النهج الديمقراطي

ⵜⴰⵏⵀⵊⴰⴷⴷⵉⵎⵓⴽⵔⴰⵟⵉⵜ

إلى الأمام
من أجل الاشتراكية

■ العدد : 555 ■ من 09 الى 15 ماي 2024 ■ الثمن: 4 دراهم

جريدة أسبوعية تصدر كل **خميس** | المدير المسؤول: **جمال براجع** | مدير النشر : **الحسين بوسحابي** | رئيس التحرير: **التيتي الحبيب**

■ عبد المومن **شباري**
فقيد النهج الديمقراطي

علالي محمد :

عرفت البلاد عدة حركات احتجاجية بفعل التوجه النيوليبيرالي للنظام الرأسمالي العالمي و إخضاع البلاد لإملاءات البنك العالمي والصندوق النقد الدولي.

15

الاعتقال السياسي: قضية طبقية

06

حضور المرأة العاملة في فعاليات فاتح ماي والتذكير بالنضال الطويل ..

13

لا بديل عن المقاومة الشعبية

09 08 07

كلمة العدد:

جعلنا من فاتح ماي لهذه السنة مناسبة لتواصل حزبنا مع الطبقة العاملة

انه ثاني فاتح ماي الذي يخلده الحزب المستقل للطبقة العاملة المغربي حزب النهج الديمقراطي العمالي بجانب العمال والعاملات وباقي الشغيلة. في هذه السنة كما في السنة السابقة خرجت مناضلات ومناضلي الحزب في البعض المواقع قبيل يوم فاتح ماي لتوزيع نداء دعوة وتشجيع العمال الى حضور مسيرات وتظاهرات فاتح ماي في مدنهم. كانت مناسبة للتعريف بحقوق الطبقة العاملة وقد تواصلنا معهم ومنهم من لا يعلم بان فاتح ماي يوم عطلة مؤدى عنها. من هم من اخبرنا بانه سيستعمل نداءنا من اجل اشعار باقي رفيقاته ورفاقه بهذا الحق وتقديم طلب التمتع به لرب عملهم. نستنتج بان حالة الطبقة العاملة في العديد من قطاعاتها لا زالت ارض خلاء (terra nullius) وعلينا في الحزب المستقل للطبقة العاملة بتكثيف التواصل بمختلف الطرق والوسائل من اجل جلب الطبقة العاملة الى التنظم وبداية الانخراط في العمل النقابي او حتى الأشكال القريبة منه. انه عمل ضروري ويحتاج الى طول النفس والى الارادة القوية للتغلب على مشاقه. نستنتج ايضا ان القيام بهذا العمل بشكل جيد ونوعي هو من مهام العمال والكادحين الحزبيين وهو في ذات الوقت مناسبة لبلترة المثقفين والمثقفات الثوريين بحزبنا. ولذلك نعتبره محكا ومقياسا عمليا وملموسا في تطور وتقدم مثل هؤلاء المناضلات والمناضلين وفي ذات الوقت عامل فرز طبقي داخل الحزب.

حضر أعضاء وعضوات الحزب لمسيرات وتظاهرات فاتح ماي وساهموا في رفع المطالب والتنديد بالأوضاع المفلسفة التي تعيشها الطبقة العاملة وكذلك في فتح نقاشات مع المشاركين والمشاركات في المسيرات. كانت كذلك لحضور عضوات وأعضاء الحزب اثر تميز بتوزيع بيان الحزب بمناسبة فاتح ماي لهذه السنة وبعض المنشورات ومنها الجريدة المركزية لحزبنا. كان عمل نضالي تحمله هؤلاء المناضلين والمناضلات المقتنعون بمهمة المساهمة في بناء الحزب المستقل للطبقة العاملة المغربي والذي بدونه ستبقى الطبقة العاملة مطية تستخدمها القوى البرجوازية في سياساتها وفي أهدافها البرجوازية المناقضة لمصالح الطبقة العاملة. انها خطوات بسيطة قليلة لكنها معلنة واضحة ولا يحجبها ستار او خوف او خذلان. انها الجمرة التي نرعاها ونود عنها بجسارة وبجرأة وندرب أنفسنا على حملها والنفخ فيها حتى تصبح لهيبا من العمل الواعي والمنظم ومعه تتملك الطبقة العاملة لوعيها وتدخل الصراع السياسي ببرنامجها ومطالبها وبإعلان أهدافها القريبة والبعيدة من اجل تحرر بلادنا ومن اجل إقامة سلطة العمال وحلفائهم الاستراتيجيين وتطوير اقتصاد بلادنا وانتزاع الحقوق الديمقراطية الكاملة. بهذه العزيمة وبهذا التفاؤل في مستقبل الطبقة العاملة شارك الحزب المستقل للطبقة العاملة في فاتح ماي لهذه السنة. لقد أطلعنا على المسافة وعلى الكم الهائل من العمل الذي يجب علينا القيام به من اجل افتكاك العمل النقابي من أيدي البيروقراطية المتنفذة في قيادات المركزيات النقابية. إن استرجاع الأداة النقابية لخدمة مصالح الطبقة العاملة وقواعد المنخرطين مهمة أساسية في عمل الطلائع العمالية وعليها التعويل من اجل بناء الوحدة النضالية النقابية على طريق الوحدة النقابية للطبقة العاملة في مركزية نقابية مكافحة.

لقد خيمت أجواء الحوار المغشوش الذي كانت فيه القيادات البيروقراطية مذعنة وفي موقع الضعيف. لقد تغولت الحكومة ونقابة الباطرونا واستطاعت انتزاع التوقيع المذل على مخرجات هزيلة وضعيفة مليئة بالوعود لكنها تصب الماء في طاحونة القضاء على ما تبقى من المكتسبات وفرض المزيد من الهشاشة وإطلاق يد الباطرونا للقضاء على حق الإضراب ومنع الإضرابات التضامنية والسياسية وتجريم النضال والتظاهر والمسيرات للشغيلة والحركة الطلابية وباقي المظلومين والمضطهدين من معطلين وغيرهم من المتضررين من الكادحات والكادحين.

■ عنوان الجريدة: زنقة الطيب لبصير - عمارة 12، الشقة رقم 3 -حي أكدال - الرباط ■ الهاتف: 0668671174 ■ ملف الصحافة : 6 ص 1995 ■ رقم الايداع القانوني: 1995 /104

السحب: Anteprima ■ annahjad@gmail.com • www.annahjaddimocrati.org

حزب النهج الديمقراطي العمالي الأحد 5 ماي 2024

المكتب السياسي بيان

يحيي الحزب صمود الطبقة العاملة المغربية في وجه المخططات الرجعية، ويدعم كافة نضالاتها الوحدوية.

يشيد بانتفاضة الحركة الطلابية العالمية وتصديها لمخطط الإبادة الجماعية للشعب الفلسطيني من طرف الكيان الصهيوني وحلفائه الامبرياليين.

عقد المكتب السياسي لحزب النهج الديمقراطي العمالي اجتماعه العادي بالمقر المركزي للحزب يومه الاحد 5 ماي 2024 وبعد تدارسه للمستجدات في الساحة السياسية محليا وعالمياتوقف عند ما يلي:

• يحيي الطبقة العاملة المغربية بمناسبة عيدها الأممي فاتح ماي ،ويعتبر أن الحوار الاجتماعي جرى في ظل التشتت النقابي وضعف حشد القوى والنضالات الوحدوية وهو ما أفضى إلى النتائج الهزيلة ما دون طموحات الطبقة العاملة ومجمل الشغيلة ، وإلى سلسلة من الإجراءات المزمع تفعيلها لضرب المكتسبات والحقوق ، ولهذا فإن الطبقة العاملة مطالبة بتنظيم نفسها أكثر نقابيا وكذا سياسيا لبناء حزبها الطبقي، والحركة النقابية والجبهة الاجتماعية مطالبة بتوحيد نضالاتها وتنويعها وتقوية التضامن العمالي لصد الهجمة الطبقية على الحقوق الشغلية وقطع الطريق أمام الهجوم على الحريات النقابية والمكتسبات المحققة ومحاولة تمرير قوانين رجعية تراجعية (مشروع القانون التكبيلي للإضراب –قانون التقاعد –قانون مدونة الشغل)

ويدعم بالمناسبة كافة النضالات العمالية ونضالات طلبة الطب والمهندسين والمعطلين وغيرهم، ويدعو إلى رفع اليد عن الموقوفين من نساء ورجال التعليم والمطالبة برجوعهم الفوري إلى أقسامهم بدون قيد أو شرط واحترام الحريات النقابية. كما يدعم الحراكات الاجتماعية ضد خوصصة الخدمات الاجتماعية في فجيج ومن أجل الحق في الأرض بتالسينت...

• يثمن تجاوب عائلات المعتقلين السياسيين والقوى السياسية والحقوقية والنقابية المناضلة مع المهرجان التضامني مع المعتقلين السياسيين الذي نظمه حزبنا بتاريخ 20 أبريل 2024، ويدعو جميع القوى المناضلة لتوحيد وتكثيف الجهود والنضال من أجل فرض إطلاق سراح كافة المعتقلين السياسيين ووقف سياسة القمع والاعتقالات والمحاكمات الانتقامية.

• يعيش الشعب الفلسطيني مقاومة بطولية في مواجهة كيان عنصري فاشي يمارس إبادة جماعية أصبحت موضوع إدانة واسعة من طرف شعوب العالم وقواه التقدمية والحية ، وجسدتها المظاهرات والتعبيرات الغير مسبوقة منذ الحرب الإمبريالية الامريكية ضد شعب فيتنام، وأدت هذه اليقظة في الوعي العالمي إلى خروج الحركات الطلابية في مختلف جامعات العالم في الولايات المتحدة الأمريكية وكندا وبريطانيا وفرنسا وألمانيا وبلجيكا وغيرها ، فضحت طبيعة الأنظمة الرأسمالية والحكومات اليمينية التي لجأت إلى أساليب القمع والاعتقالات في صفوف الطلبة تجاوزت 2000 معتقل في الولايات المتحدة الأمريكية مما يشكل وصمة عار وانحياز تام للحكومات الفاشية مع الإبادة الجماعية لشعب مقاوم .

ويؤكد حزبنا تضامنه المطلق مع النضالات الطلابية ويدين كل قمع لها .

كما أدتهذه الحركة المضادة للفاشية الصهيونية إلى تراجع التظاهرات التطبيعية عموما،مما يتطلب المزيد من التضامن الأممي لشد أزر المقاومة أمام التهديدات بتوسيع الإبادة إلى مدينة رفح وتحضير مخططات مع الأنظمة الرجعية في المنطقة للتحكم السياسي في مرحلة ما بعد هذه الحرب العدوانية الاستئصالية.

وينبه الحزب أن مواجهة التطبيع وإسقاطه هي مهمة القوى التقدمية والحية ببلادنا وفي كل البلدان المغاربية والعربية والأفريقية مما يتطلب الاستمرار في تقوية جماهيرية «الجبهة المغربية لدعم فلسطين و مناهضة التطبيع»وتطوير أساليب عملها،ومن ذلك كذلك أن تلعب الحركة الطلابية المغربية دورها المطلوب في الانخراط في النضال الموحد ضد التطبيع والمخططات الأمبريالية و الرجعية للمنطقة ومن أجل حقوق الطلبة كذلك .

• يتابع باهتمام كبير تصاعد إرادة العديد من الشعوب الأفريقية خاصة بغرب القارة للتخلص من التواجد الإمبريالي الأمريكي والأوروبي الغربي بها ، ويعتبر ذلك بدايات لتخليص القارة من الاستعمار القديم والجديد ومن النزاعات الأهلية المفروضة عليها ومدخلا للتحكم في ثرواتها وجعلها في خدمة التنمية والرفاه لشعوبها .

• يندد بتسعير الحرب في أوكرانيا من طرفالولايات المتحدة وفرنسا و حلف «الناتو» عبر المزيد من ضخ الأموال والأسلحة المتطورة لأوكرانيا، وعبر التهديد بالتدخل المباشر لجيوش الناتو في الحرب مما قد يؤدي لتوسيع دائرتها ويهدد السلم والأمن العالمي .

2024-05-05المكتب السياسي.

المؤتمر الجهوي الثاني لحزب للنهج الديمقراطي العمالي لجهة مراكش آسفي 5 ماي 2024 بمراكش

البيان العام

انعقد المؤتمر الجهوي الثاني لحزب النهج الديمقراطي العمالي بجهة مراكش آسفي، دورة الرفيق حسن شمرار، يوم 5 ماي 2024، تحت شعار: من أجل تنظيم جهوي قوي ونضال وحدوي لرفع التهميش عن الجهة ولتعزيز مسار بناء حزب الطبقة العاملة وعموم الكادحين. وبعدما ناقشالتقريرين السياسي والمالي، ومجموع مشاريع الأوراق المقدمة إليه وصادق عليهابالإجماع، وقف عند أهم مميزات الوضع على الصعيد الدولي المتّسم بتفاقم أزمة الرأسمالية وعجزها عن تجاوز هذه الأزمة،مما نتج عنه تكثيف استغلال الطبقة العاملة، ونشر الهشاشة وسطها، وتصعيد النهب البشع لثروات الشعوب، وقيادة العالم نحو المزيد من التسلّح والحروب وتدمير الطبيعة، خاصة من طرف الامبريالية وعملائها.

وعلى الصعيد المحلي يشهد الاقتصاد المغربي الرأسمالي التبعي المعتمد على الريع استمرار الأزمة نتيجة للفساد، وانعكاسات الجفاف، وتبعات الجائحة،ومخلفات زلزال الحوز على الطبقات الشعبية التي اكتوت بنيران العطش، والغلاء، ونشر الهشاشة وسطها، والتسريحات للعمال والعاملات، والمزيد من تصفية الخدمات الاجتماعية. كما يتسم الوضع بطغيان الاستبداد والتسلّط المخزني وقمع النضالات الشعبية والحراكات والأصوات المعارضة سواء السياسيةأوالنقابيةأوالحقوقيةأوالصحفية أوالمدونين. وينضاف لكل هذه المعطيات ارتماء النظام في أحضان الكيان الصهيوني المجرم والعنصري، والممعن في اغتصاب كامل فلسطين واجتثاث شعبها عبر عمليات تندرج في إطار جرائم الحرب.

كما تداول الرفاق المؤتمرين المهام الجهوية الملقاة على عاتق المؤتمر الجهوي على الصعيد السياسي والتنظيمي والنضالي والجماهيري، والتي تقتضي استحضار مخرجات المؤتمر الوطني الخامس لحزبنا، الداعية إلى بلترة وتقوية وتصليب الحزب، بما يساهم في الدفع بالنضال العمالي والشعبي على مستوى الجهة، ويخدم النضال العام من أجل الكرامة الإنسانية والتحرّر والديمقراطية دفاعا عن المطالب العمالية والشعبية على كافة الأصعدة.

إن المؤتمر الجهوي الثاني لحزب النهج الديمقراطي العمالي بجهة مراكش آسفي وهو يستحضر كل هذه المعطيات:

• يهيب بكل القوى المناضلة تصعيد النضال ضد الاستبداد والتسلّط، وفرض احترام الحريات الديمقراطية وحقوق الإنسان وإطلاق سراح جميع المعتقلين السياسيين، ومن أجل التصدي للغلاء والهجوم على الطبقات المسحوقة وتصفيةوخوصصة الخدمات الاجتماعية؛

• يحيي كل الحراكات الاحتجاجية الشعبية من أجل الحق في الصحة والشغل والسكن اللائق وضد الغلاء وضرب القدرة الشرائية المتدهورة أصلا للطبقات الشعبية؛

• يساند الاحتجاجات الشعبية لضحايا الزلزال والتي ما فتئت تطالب بتعويض أضرارها وتدعو إلى إنصافها وإدراجها ضمن لوائح المتضررين من الزلزال.

• يحيي احتجاجات فكيك وكل المقاومات الشعبية التي تهدف التصدي للمخططات التصفوية التي تريد القضاء على ما تبقى من الخدمات الاجتماعية.

• يعلن تضامنه مع الموقوفين جراء المعركة البطولية التي خاضها الحراك التعليمي من أجل الكرامة وإسقاط مخططات الإجهاز على الوظيفة العمومية.

• يدعو كل القوى الحية إلى الانخراط في الجبهة الاجتماعية المغربية والجبهة المغربية لدعم فلسطين ومناهضة التطبيع وتوسيعهما في كل أرجاء الجهة.

• يدعو القوى الحية المناضلة إلى نهج النضال الوحدوي، والمزيد من الارتباط بالنضالات الحالية الهادفة إلى التصدي لمشاريع تعديل قوانين التقاعد، والقانون التكبيلي للإضراب، والقانون التحكمي في النقابات، والقانون الانتكاسي الساعي الى تعديل مدونة الشغل.

• يدين سياسة التضييق على الحق في التنظيم وحرماننا بمعية العديد من الهيئات السياسية والنقابية والحقوقية من وصولات الإيداع واستعمال القاعات العمومية.

• يعبر عن تضامنه التام مع الشعب الفلسطيني في نضاله من أجل تحرير فلسطين، ويعتبر القضية الفلسطينية قضية وطنية ويعتز ويحيي عاليا كل أنواع المقاومة التي يبدعها الشعب الفلسطيني.

• يدين حرب الإبادة الهمجية التي يقودها الكيان الصهيوني بمباركة ومساندة أمريكية وتواطؤ الأنظمة العربية الرجعية على الشعب الفلسطيني في غزة.

• يدين تسارع التطبيع الرسمي مع الكيان الصهيوني وتوسيعه إلى مختلف الميادين السياسية والاقتصادية والعسكرية والأمنية والثقافية ومحاصرة الجبهة المغربية لدعم فلسطين ومناهضة التطبيع، ومحاكمة مناضليها.

• ويدعو الشعب المغربي إلى مواجهة محاولات الكيان الصهيوني اختراق المجتمع المغربي، وصهينة مؤسسات الدولة المغربية، ويطالب بإسقاط التطبيع وتجريم كل أشكال ممارسته.

عن المؤتمر الجهوي الثاني لحزب النهج الديمقراطي العمالي بجهة مراكش آسفي

مراكش في 5 نونبر 2023

التقرير السياسي المقدم للجنة المركزية في دورتها السابعة بتاريخ 14 أبريل 2024

يشمل هذا التقرير الفترة الممتدة من الدورة السادسة للجنة المركزية المنعقدة في 14 يناير 2024 والدورة السابعة 14 ابريل 2024، وهو يتضمن:

السياق العام
على المستوى الدولي والإقليمي:

-تستمر الأزمة الاقتصادية والمالية للرأسمالية في التفاقم، وخاصة في الولايات المتحدة الأمريكية حيث يتزاوج الركود الاقتصادي مع التضخم والعجز المالي والتجاري وتضخم المديونية (حوالي 36 تريليون دولار ديون مقابل حوالي 26 تريليون دولار كناتج داخلي إجمالي). وتتفاقم الأزمة أكثر مع الكلفة الضخمة للحرب في أوكرانيا وللعدوان الامبريالي الصهيوني على الشعب الفلسطيني وتداعياته على التجارة والملاحة الدوليتين في البحر الأحمر.

وكعادتها تلجأ الدول الرأسمالية إلى تصريف أزماتها بتكثيف الهجوم على المكتسبات التاريخية للطبقة العاملة عبر تشديد السياسات النيوليبرالية المتوحشة المكرسة للاستغلال والقهر الطبقي، وتكثيف استغلال ثروات الشعوب، وعلى الخصوص في افريقيا التي تحولت الى حلبة صراع رهيب بين القوى الرأسمالية والشركات المتعددة الاستيطان بحكم ثرواتها الهائلة والمتنوعة. ومن مظاهر هذه الأزمة تنامي التوجهات والسياسات اليمينية المتطرفة في دول المركز الرأسمالي في أوربا وامريكا الشمالية التي يبدو تأثيرها واضحا في سياسات تلك الدول وعلى الخصوص ضد المهاجرين والأقليات الذين يتعرضون للاضطهاد ولكافة أشكال العنصرية كأكباش فداء للتغطية عن طبيعة الأزمة وأسبابها الحقيقية. (تمرير قانون الهجرة العنصري بفرنسا مؤخرا). ومن مظاهرها أيضا استمرار تنامي النزعة العسكرية العدوانية للإمبريالية بقيادة الولايات المتحدة الامريكية في العالم. وهو ما يتجلى بوضوح في تسعير الحرب في أوكرانيا من خلال الدعم السياسي والمالي والعسكري لنظامها العميل، والتهديد بالتدخل العسكري المباشر في الحرب كما صرح بذلك الرئيس الفرنسي مؤخرا وتحريك الخلايا الإرهابية لضرب روسيا وإيران وسوريا، وفي دعم وحماية الكيان الصهيوني، بكل الوسائل في حرب الإبادة والتطهير العرقي التي يشنها على الشعب الفلسطيني وخصوصا في غزة، انتقاما من الهزيمة القاسية التي ألحقتها به المقاومة الفلسطينية في ملحمة «طوفان الأقصى» في 7 أكتوبر، والتي أسقطت المشروع الامبريالي الصهيوني الرجعي لتصفية القضية الفلسطينية وفق «صفقة القرن» واتفاقات ابراهام»، وأعادت القضية لمكانها الطبيعي، ضمن أولويات القضايا الدولية كقضية تحرر وطني، لا يمكن أن يستتب الأمن والسلم في العالم بدون إيجاد حل عادل لها. وأشرت على بداية انهيار المشروع الصهيوني بزعزعة أسسه وتأجيج تناقضاته الداخلية ككيان سياسي واجتماعي مصطنع في منطقة الشرق الأوسط لا يقوى على الاستمرار دون دعم ورعاية من القوى الإمبريالية، وتهافت روايته الزائفة أمام الرأي العام الدولي، وخاصة الأوربي والأمريكي الذي بدأ يعرف تحولا كبيرا نحو احتضان الرواية الفلسطينية وتأييد الشعب الفلسطيني والتعاطف معه وخاصة وسط الشباب، مما جعله يمارس الضغوطات على دوله من أجل وقف حرب الإبادة الصهيونية ووقف دعم الكيان الصهيوني سياسيا وعسكريا، وهو ما بدأ يعطي أكله بإصدار مجلس الأمن الدولي لقرار وقف الحرب ووقف بعض الدول تصدير الأسلحة للكيان الصهيوني مثل كندا واسبانيا وبلجيكا، وعزم بعض الدول الاعتراف بدولة فلسطين كإسبانيا وايرلاندا وبلجيكا. وتتعمق عزلة الكيان الصهيوني، وراعيته الولايات المتحدة، مع استمراره في ارتكاب المجازر في حق المدنيين في قطاع غزة بما فيهم عمال الإغاثة الدولية، وإصدار قرار منع وسائل الإعلام الأجنبية غير المرغوب فيها كقناة «الجزيرة» بهدف حجب أعماله الاجرامية أمام الرأي العام العالمي.

وتتوجه القوى الأساسية في المنظومة الإمبريالية بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية نحو والدول المناهضة للإمبريالية وخصوصا الأمريكية والفرنسية، ويتنامى وعي الشعوب بضرورة التخلص من الاستبداد والتبعية والهيمنة الإمبريالية، ومن مظاهر ذلك قرار دولة النيجر إنهاء الوجود العسكري الأمريكي على ترابها، وسحب عضوية الكيان الصهيوني كملاحظ في منظمة الاتحاد الافريقي.

إنها لحظة تحول تاريخية بالنظر لما يعتمل فيها من تغيرات جيواستراتيجية تقود العالم، أكثر فأكثر، نحو التعددية القطبية بما يرافقها من تراجع ملحوظ للهيمنة الامبريالية الغربية بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية لصالح القوى الصاعدة كالصين وروسيا. وهو ما سيساهم في توفير شروط أفضل للشعوب في النضال للتحرر من التحالف الامبريالي الصهيوني الرجعي، مما يفرض على القوى الثورية والتقدمية والوطنية المناضلة عبر العالم للعمل على التكتل والتنسيق لبناء جبهة عالمية ضد الامبريالية والصهيونية والرجعية بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية.

في خضم هذه الأزمة الخانقة تتسارع وتيرة اقتصاد الريع والاحتكار والفساد والرشوة وتركيز الثروة في يد الكتلة الطبقية السائدة وخصوصا المافيا المخزنية الحاكمة التي تستغل السلطة السياسية لإقصاء المنافسين، وإطلاق يد الرأسماليين المحليين والأجانب، ومنهم الصهاينة والخليجيين، للاستيلاء على القطاعات الإنتاجية والخدمية من تعليم وصحة وغيرها والأراضي الجماعية والفلاحية التي يتم انتزاعها من الفلاحين المغاربة.

إذا كان النظام، لحد الآن، قادرا على تمثيل وتدبير مصالح الكتلة الطبقية السائدة رغم ضعف وعجز الأحزاب البرجوازية الموالية له، فإن الطبقة الوسطى ما زالت تفتقر إلى تعبيراتها السياسية بعد «تمخزن» أحزاب الاتحاد الاشتراكي والتقدم والاشتراكية والعدالة والتنمية، وضعف وانقسام أحزاب اليسار الديمقراطي...

على المستوى الوطني:
على المستوى السياسي:

-تشديد النظام المخزني لسياسة القمع والحصار والهجوم على الحريات العامة من خلال قمع النضالات الشعبية والعمالية (قمع تظاهرات الجبهة المغربية لدعم فلسطين ومناهضة التطبيع بأكادير ومكناس وسلا ...) واعتقال ومحاكمة المناضلين والصحفيين ونشطاء التواصل الاجتماعي والحراكات الشعبية (الحكم على المناضل محمد الابراهيمي من حراك فكيك ب8 أشهر حبسا نافذا- متابعة الصحفي يوسف الحيرش في حالة اعتقال- الحكم على المدون الطاوجني بسنتين حبسا نافذا-متابعة مناضلي الجبهة المغربية لدعم فلسطين ومناهضة التطبيع بسلا...) مكرسا تحكمه المطلق في الحقل السياسي والإعلامي مستغلا في ذلك ترأسه لمجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة كغطاء لحجب سياسته الاستبدادية القمعية وتدعيم ركائز الدولة البوليسية الدعامة الأساسية للاستبداد و الحكم الفردي المطلق.

وللتخفيف من أزمته وعزلته السياسية، والتي من مظاهرها استمرار المقاطعة الشعبية العارمة للانتخابات المخزنية كما حدث مؤخرا في الانتخابات البرلمانية الجزئية في عدة أقاليم. في ظل إفلاس النخب والأحزاب السياسية المخزنية والممخزنة التي أصبحت مشكلة بالنسبة للنظام بسبب حجم الفساد المتفشي وسطها وعجزها عن لعب الدور المنوط بها في خدمة مصالحه، وضع النظام مخططا لتوسيع قاعدته الاجتماعية بخلق طبقة وسطى في البادية. لكن المؤشرات تبين أن هذا المخطط قد وصل إلى الباب المسدود بسبب توجيه موارد المخطط الأخضر وصندوق التنمية القروية وغيرها لخدمة الرأسماليين الكبار بالدرجة الأولى، في حين تتعمق أزمة الفلاحين الفقراء والمتوسطين الذين يضطر جزء كبير منهم إلى ترك أراضيهم والهجرة نحو المدن. كما يعمل النظام على التخلص من التزاماته الاجتماعية، مع الحرص على تجنب أية انفجارات شعبية، بتطبيق مشاريع اجتماعية يبدو الهدف منها في الظاهر خدمة الفئات الفقيرة لكنها في العمق تخدم البرجوازية مثل مشروع الدعم الاجتماعي والحماية الاجتماعية الذي سيلقي بملايين المواطنين/ات لقمة سائغة للافتراس الرأسمالي في قطاع الصحة.

وإذا كان النظام، لحد الآن، قادرا على تمثيل وتدبير مصالح الكتلة الطبقية

السائدة رغم ضعف وعجز الأحزاب البرجوازية الموالية له، فإن الطبقة الوسطى ما زالت تفتقر إلى تعبيراتها السياسية بعد «تمخزن» أحزاب الاتحاد الاشتراكي والتقدم والاشتراكية والعدالة والتنمية، وضعف وانقسام أحزاب اليسار الديمقراطي، مما يترك فراغا سياسيا وجب ملؤه للحفاظ على التوازن الاجتماعي الذي يسعى النظام دائما للحفاظ عليه، ويعيق الانخراط السياسي لهذه الطبقة في النضال من أجل التغيير، ويعرقل تشكيل جبهة الطبقات الشعبية. وفي سياق هذه الأزمة تأتي مبادرة جماعة «العدل والإحسان» بطرحها لوثيقتها السياسية للنقاش العمومي كعرض سياسي للإجابة عن إشكالية التمثيلية السياسية للطبقة الوسطى (البرجوازية الصغيرة والبرجوازية المتوسطة) بمضمون ديمقراطي ليبرالي ب «مسحة دينية».

أما بالنسبة للطبقة العاملة والجماهير الكادحة فإن مشروع بناء حزبها السياسي المستقل، والذي قرره وانخرط فيه حزب النهج الديمقراطي العمالي كمهمة ضرورية وآنية ما زالت تعترضه تحديات كبيرة جزء كبير منها مرتبط بما هو ذاتي وبعدم تفاعل معظم الماركسيين اللينينيين/ات معه لحد الساعة.

وللتمويه عن طبيعة الصراع الطبقي كصراع بين الكتلة الطبقية السائدة من جهة والطبقة العاملة والجماهير الشعبية من جهة أخرى، وللتخفيف من الاحتقان الاجتماعي، يأتي طرح النظام لمشروع تعديل مدونة الأسرة لخلق اصطفافات مغلوطة وإثارة صراع وهمي بين «الحداثيين» والمحافظين» ليتدخل الملك في اللحظة المناسبة لحسم هذا «الصراع» بتفعيل آلية «إمارة المؤمنين».

– وبموازاة ذلك يتمادى النظام في سياسته التطبيعية مع الكيان الصهيوني ضدا على إرادة وموقف الشعب المغربي المساند للشعب الفلسطيني والمطالب بإسقاط التطبيع الذي أصبح يزحف على جميع المجالات السياسية والعسكرية والأمنية والاقتصادية والثقافية وغيرها، مما أصبح يهدد مصالح ومستقبل الشعب المغربي ووحدته وأمن واستقرار المنطقة المغاربية. والنظام بذلك يراهن على الدعم والحماية الامبريالية والصهيونية لضمان أمنه واستقراره ومده بمقومات الاستمرار والتسلط. فلا غرابة إذن من أن يشرع أبواب البلاد أمام الصهاينة والرأسمال الصهيوني ليندمج ويكتسح قطاعات اقتصادية واجتماعية حيوية واستراتيجية كالفلاحة والصحة والماء والطاقة والطاقات المتجددة وتكنولوجيا الفضاء والأسلحة وغيرها في أفق خلق منطقة التبادل الحربين المغرب والكيان الصهيوني.

على المستوى الاقتصادي والاجتماعي:

–استمرار مظاهر الأزمة في التفاقم من ركود اقتصادي وتضخم وعجز كبير في الميزانية وميزان التجارة الخارجية مما سيعمق الأزمة الاقتصادية والاجتماعية وخاصة مع تداعيات الجفاف وزلزال 7 شتنبر

> ومن مظاهر هذه الأزمة تنامي التوجهات والسياسات اليمينية المتطرفة في دول المركز الرأسمالي في أوربا وامريكا الشمالية التي يبدو تأثيرها واضحا في سياسات تلك الدول وعلى الخصوص ضد المهاجرين والأقليات الذين يتعرضون للاضطهاد ولكافة أشكال العنصرية كأكباش فداء للتغطية عن طبيعة الأزمة وأسبابها الحقيقية.

وضعف الاستثمارات المنتجة الخالقة لفرص الشغل. وهي أزمة بنيوية مستدامة ينتجها ويعيد إنتاجها نمط الإنتاج الرأسمالي التبعي السائد في بلادنا والمرتهن لقسمة العمل الدولية المحددة من طرف الدوائر الرأسمالية العالمية عبر مؤسساتها المالية والاقتصادية كصندوق النقد الدولي والبنك الدولي.

ولا يجد النظام من حلول لأزمته الخانقة هاته سوى المزيد من الهجوم على مكتسبات الطبقة العاملة والجماهير الشعبية عبر تشديد السياسات النيوليبرالية القائمة على التقشف وضرب الخدمات الاجتماعية كالتعليم والصحة وخوصصة المؤسسات التعليمية والصحية والماء والكهرباء ... وتحرير أسعار المواد الأساسية كالسكر وغاز البوتان والدقيق المدعم... والزيادة في القيمة المضافة على خدمات النقل والتجهيزات الكهربائية والالكترونية وغيرها، واللجوء إلى المزيد من القروض التي يوجه معظمها لتأدية القروض السابقة وفوائدها عوض الاستثمار الخالق لفرص الشغل، الشيء الذي يغرق بلادنا أكثر في مستنقع المديونية والتبعية والارتهان للدوائر الامبريالية وبالتالي فقدان السيادة الوطنية. أضف إلى ذلك التداعيات الاقتصادية والاجتماعية الخطيرة المحتملة لقرار بنك المغرب «تعويم الدرهم» رضوخا لتوصية صندوق النقد الدولي.

– في خضم هذه الأزمة الخانقة تتسارع وتيرة اقتصاد الريع والاحتكار والفساد والرشوة وتركيز الثروة في يد الكتلة الطبقية السائدة وخصوصا المافيا المخزنية الحاكمة التي تستغل السلطة السياسية لإقصاء المنافسين، وإطلاق يد الرأسماليين المحليين والأجانب، ومنهم الصهاينة والخليجيين، للاستيلاء على القطاعات الإنتاجية والخدمية من تعليم وصحة وغيرها والأراضي الجماعية والفلاحية التي يتم انتزاعها من الفلاحين المغاربة. في مقابل تراكم الفقر والبطالة والهشاشة والإقصاء الاجتماعي والاقتصادي بالنسبة لأغلبية الشعب المغربي (الرتبة 120 في مؤشر التنمية البشرية)، بما في ذلك فئات الطبقة المتوسطة التي تعاني من الاحتكار والريع والفساد وثقل الضرائب (إفلاس 14 ألف مقاولة صغرى ومتوسطة في 2023 ومن المتوقع أن يرتفع العدد إلى 16 ألف مقاولة في 2024 حسب «أليانزتراید» للتأمين الإئتماني العالمي.) مما سيعمق عملية تفقيرها وانهيارها الاقتصادي والاجتماعي. إن هذا الواقع يفند شعارات النظام حول النموذج التنموي الجديد والدولة الاجتماعية وحقوق الانسان وغيرها من الشعارات الزائفة والديماغوجية للتغطية على حربه الطبقية الشرسة على الشعب المغربي ولامتصاص الاحتقان الاجتماعي وشحنات الحقد الطبقي وسط الجماهير.

> **استمرار مظاهر الأزمة في التفاقم من ركود اقتصادي وتضخم وعجز كبير في الميزانية وميزان التجارة الخارجية مما سيعمق الأزمة الاقتصادية والاجتماعية وخاصة مع تداعيات الجفاف وزلزال 7 شتنبر وضعف الاستثمارات المنتجة الخالقة لفرص الشغل. وهي أزمة بنيوية مستدامة ينتجها ويعيد إنتاجها نمط الإنتاج الرأسمالي**

–في ظل هذه الأوضاع المتأزمة يراهن النظام، كعادته، على تقوية القطب الطبقي المسيطر بتدبير تناقضاته وذلك بإرضاء مكوناته عبر ضمان مصالحها من خلال فتح مجالات الاستثمار والتراكم الرأسمالي أمامها في الداخل والخارج، وعلى الخصوص استفادتها من الخوصصة والتخفيف من الضرائب والدعم المالي والتقني والعقاري وإصدار التشريعات الخادمة لمصالح البرجوازية. وفي هذا السياق تضغط الحكومة المخزنية لتمرير قانون الإضراب وتعديل مدونة الشغل و«إصلاح» منظومة التقاعد خلال الحوار الاجتماعي الجاري حاليا مع المركزيات النقابية والذي يجري في ظل الاختلال الكبير لموازين القوى لصالح النظام والباطرونا بحكم الضعف والتشتت النقابي ونهج القيادات البيروقراطية لسياسة التوافق الطبقي والسلم الاجتماعي. كما يراهن على ضعف وتشتت القطب الطبقي المعارض العاجز حتى اللحظة عن بلورة البديل السياسي والاجتماعي القادر على بناء القوة السياسية والطبقية القادرة على تغيير موازين القوى لصالح التغيير الديمقراطي الحقيقي، رغم المقاومة والنضالات العمالية والشعبية المنتشرة في مختلف المناطق والقطاعات الإنتاجية والخدمية وغيرها، والتي تجلت بشكل بارز في الحراك التعليمي ضد النظام الأساسي ، هذا الحراك الذي شكل نقلة نوعية في المسار النضالي للشغيلة التعليمية، وكان بإمكانه تحقيق منجزات أكبر لولا طغيان الإرادوية والشعبوية المزايدات عند بعض مكوناته مما جعلها ترتكب أخطاء تكتيكية لحظة ذروة الحراك، ولولا تخاذل معظم القيادات النقابية، وتتجلى حاليا بشكل بارز في الحراك الشعبي بفكيك ضد خوصصة الماء ونضالات ضحايا الزلزال و ضحايا السكن ونزع ملكية الأراضي والعمال الزراعيين وخصوصا باشتوكة آيت باها وعمال/ات شركة «سيكوميك» بمكناس وعمال « كوباك جودة» بسلا، ونضالات طلبة الطب والصيدلة والمعطلين والطلبة...

هذا بالإضافة إلى استمرار التظاهر الشعبي دعما للشعب الفلسطيني ولإسقاط التطبيع، والذي يشكل سلاحا هاما لصد الهجوم المخزني على الحق في التظاهر والاحتجاج، وفرصة تاريخية لتطوير وتكريس النضال الوحدوي بين القوى المناهضة للنظام والتي تهدف إلى التغيير الديمقراطي.

حول قطاع الجماعات الترابية

محمد علاي

ماذا تخفي الدولة كمشروعها في القطاع لتفرض عليه واقعا في غياب النقابات؟

يوم الثلاثاء 26 دجنبر2023 تم تنظيم وقفة احتجاجية للجامعة الوطنية لموظفي الجماعات الترابية والتدبير المفوض لجهة الشرق أمام ولاية الشرق وجدة « حضور إلى عين المكان ترسانة قمعية كبيرة تقدر ما يفوق 25 حافلة «.

وخلال الوقفة ندد الحاضرون بالسياسة التي تنهجها الحكومات المتعاقبة في هذا المجال من ضرب للخدمات العمومية والتوجه والتخلص من الوظيفة العمومية خدمة الرأسمال المحلي والأجنبي وتطبيقا لتوصيات المؤسسات الدولية، وأيضا لما تعرفه السياسة الترقيعية للوزارة الوصية للقطاع، علما بأنها هي من تسهر على تنظيم وتسيير وتدبير الشأن المحلي والأجنبي وتطبيقا لتوصيات المؤسسات الدولية، وتدبير الشأن المحلي وأهمها الانتخابات الجماعية والبرلمانية؛ وفي المقابل تغلق باب الحوار في شأن الملفات العالقة منذ سنين.

لكن تبقى هذه النضالات القطاعية نقابيا والتي تعتمد في جوهرها على الاضرابات الفئوية، إضافة إلى الاحتجاجات الشعبية ذات الطابع الاقليمي والجهوي ناقصة إذا ما قورنت بالوضع السياسي العام وما تطلبه المجهودات النضالية الجماهيرية في أفق بناء الأداة السياسية للطبقة العاملة، والتي وحدها يمكنها أن تضمن استقلالية هذه الطبقة في التسيير والتوجيه والتنظيم من أجل مقاومة مصيرية، وإما أن تتخلص بواسطتها الطبقة العاملة من الأزمة الحالية الحادة وبالتالي بناء مشروعها المجتمعي المستقبلي. وإما الفشل في هذا المشروع وبالتالي سيطرة الأداة الطبقية للنظام السائد في شخص جهاز الدولة، وبالتالي القضاء على المشروع التحرري وإسقاط طموحات الطبقة العاملة في بناء مجتمع ديمقراطي تحرري عبره الوحيد يمكننا القضاء على التفاوت الطبقي وبالتالي تقليص هامش الاستغلال في أفق القضاء عليه نهائيا ومن ثم بناء المجتمع البديل الخالي من الطبقات.

ما يتبين من خلال الحركات الاحتجاجية ميدانيا خلال العقدين الأخرين وهو أن النضال الجماهيري المشتت مع غياب بوصلة التوجيه والتنظيم السياسي العلمي والذي يبرز من خلال عدة حراكات (الريف، جرادة، زاكورة..) وحاليا فكيك، تبقى نقطة الضعف الوحيد لهذه الحراكات ضعف الوعي الطبقي والسياسي. لذا هذه الحراكات الشعبية وفي المقابل تواجه العدو الموضوعي المتمثل في الباطرونا والمنظمة جيدا في تنظيم واحد « موحد» إضافة إلى تحالفها مع النظام السياسي الطبقي الحاكم بالبلاد، وهو ما يعطي الفشل المصيري لهذه الحركات أولا عن طريق تمييع قيادتها بمختلف أساليب الفساد وإقناعها بالأفق الإصلاحي « النموذج جرادة»؛ وفي حالة فشل هذا الخيار يتم استعماله ويفضي إلى الإنزال القمعي للدولة وبالتالي شن هجومات على مناضلي هذه الحراكات بواسطة الاعتقالات والمحاكمات إلى أن يتم اجتثاثها وبالتالي يتم تخريب أية أرضية يمكن أن يبنى عليها أي مشروع تحرري أو على الأقل ديمقراطي في أفق إبراز أي تنظيم يمكن أن يرتبط و يلتصق بالهموم الطبقية للبديل التاريخي باسم الطبقة العاملة.

ما يتبين من خلال الحركات الاحتجاجية ميدانيا خلال العقدين الأخرين وهو أن النضال الجماهيري المشتت مع غياب بوصلة التوجيه والتنظيم السياسي العلمي والذي يبرز من خلال عدة حراكات (الريف، جرادة، زاكورة..) وحاليا فكيك، تبقى نقطة الضعف الوحيد لهذه الحراكات ضعف الوعي الطبقي والسياسي...

خلاصة القول: يمكن الاشارة إلى أن النفقات العامة التي تصرفها الدولة على جهاز الداخلية بما فيها مختلف أجهزة القمة (أسطول النقل، البنزين، مصاريف التعويض والتنقل) مقابل حصار وقمع حرية التعبير والاحتجاج وهو ما يضرب في العمق ما يسمى بمبادئ الدستور الممنوح شعارات الدولة في الاصلاح وحقوق الانسان ، التنمية و الدولة الاجتماعية، هذه الإمكانات كلها لو تم اعتمادها في الاتجاه المعاكس سيمكننا حتما من تطوير اقتصاد الدولة الاجتماعية الحقيقية وخلق نموذج تنموي فعلي يوازي تطلعات وطموحات مختلف الطبقات الشعبية وبالتالي التقدم والرقي بالمجتمع نحو الحضارة التي تسودها الثقافة الشعبية والتطور المجتمعي المنشود.

شغيلة العدل ...من أجل نظام أساسي منصف لهيئة كتاب الضبط وحماية الحريات النقابية

تخوض شغيلة قطاع العدل إضرابا وطنيا أيام 7 و8 و9 ماي الجاري كنتيجة لعدم وضوح مواقف الوزارة وضبابيتها بشأن المطالب العادلة والمشروعة للشغيلة، واعتماد الوزارة مختلف أشكال مقايضة قضايا الشغيلة العدلية بمنافع الريع الإدارية من خلال التكليفات والتعيينات التي تمت خلال الأشهر الأخيرة ، حسب ما أعلنت عنه النقابة الوطنية للعدل التابعة للكونفدرالية الديمقراطية للشغل . كما يأتي هذا الإضراب للمطالبة بإخراج النظام الأساسي المنظم لهيئة كتاب الضبط الذي تم التوافق بشأنه في جلسات حوار سابقة، خاصة أن النظام الأساسي الحالي الذي يطالبون بتغييره عمر لأزيد من 13 سنة منذ 2011، والذي تعتريه مجموعة من النواقص ومنها أن مجموعة من الأطر تصل إلى درجة محدودة من الترقي إضافة إلى العديد من الاختلالات الأخرى التي أدت بالشغيلة إلى رفع مطالب تغيير هذا النظام للوزارة. ويأتي هذا الإضراب دفاعا عن الحريات النقابية وضدا على قرار وزارة العدل المستهدف لمناضلي النقابة الوطنية للعدل المضربين عن العمل أيام 23 و24 و25 أبريل 2024 جراء مطالبتهم بحقهم في نظام أساسي محصن ومحفز . وتطالب الشغيلة العدلية بمساءلة وزير العدل حول انتهاك مبدأ المساواة في التعيين والمعايير المعتمدة في مناصب المسؤولية الإدارية. ودعت النقابة نفسها، جميع موظفي قطاع العدل الى التعبئة الشاملة والمشاركة المكثفة في هذا الاضراب من أجل إخراج النظام الاساسي لهيئة كتابة الضبط المتوافق حوله مع وزارة العدل مستحضرين شعار مصلحة كتابة الضبط فوق كل اعتبار.

الشغيلة الصحية في معارك جديدة من أجل تحصين المكتسبات

باستمرار تجاهل الحكومة وتعنتها في الاستجابة لانتظارات الشغيلة الصحية بعد الإضراب الوطني لقطاع الصحة يومي 24 و25 أبريل ، أعلنت النقابات المنخرطة في إطار التنسيق النقابي للقطاع خوض إضراب وطني جديد بتاريخ 7 و8 ماي 2024 . وسيعزز هذا الإضراب بوقفات احتجاجية إقليمية وجهوية لمدة ساعة يوم 9 ماي 2024 . وستستمر الأشكال الاحتجاجية لشغيلة القطاع ضد تماطل الحكومة بتنظيم إنزال وطني للشغيلة الصحية بكل فئاتها بالرباط وإضراب وطني بتاريخ 26 ماي المقبل. وحذر التنسيق النقابي للقطاع الحكومة بصيغ نضالية نوعية وغير مسبوقة في حال عدم التجاوب الجدي والمسؤول للحكومة مع مطالب الشغيلة الصحية. ومن جهة أخرى أكد على الحفاظ على الحقوق والمكتسبات المكفولة لمهني الصحة ، وخاصة «صفة موظف عمومي وتدبير المناصب المالية والأجور من الميزانية العامة للدولة والحفاظ على الوضعيات الإدارية الوضعيات الإدارية الحالية المقررة في النظام الأساسي العام للوظيفة العمومية وكل الضمانات التي يكفلها».

المهندسون المغاربة يحتجون ضد تماطل الحكومة في إقرار نظام أساسي جديد

بعد الوقفة الاحتجاجية الإنذارية التي خاضها المهندسون المغاربة يوم 25 أبريل التي جاءت حسب رئيس الاتحاد الوطني للمهندسين عبد الرحيم الهندوف «تنظيم هذه الوقفة جاء للتعبير عن رفض تماطل الحكومة في فتح باب الحوار وعدم التجاوب مع الملفات المطروحة»، قرر الاتحاد الوطني للمهندسين المغاربة خوض معارك جديدة تنطلق بإضراب وطني بتاريخ 9ماي 2024 مصحوبا بوقفة احتجاجية أمام مقر وزارة الانتقال الرقمي وإصلاح الإدارة، ثم خوض إضراب ثان يوم 21 ماي 2024 ووقفة احتجاجية أمام البرلمان. وتتصاعد معارك المهندسين كنتيجة لتماطل الحكومة في التجاوب مع الملف المطلبي للاتحاد، وفي مقدمته إقرار نظام أساسي جديد لهيئة المهندسين المشتركة بين الوزارات . واستنكر الاتحاد بشدة تماطل الحكومة في فتح حوار رسمي مع الاتحاد حول الملف المطلبي للمهندسين المغاربة قصد إيجاد حلول لمختلف القضايا الهندسية.

ومن جانب آخر قرر الاتحاد الدعوة إلى مجلس وطني موسع بتاريخ 25 ماي 2024بحضور رؤساء جمعيات خريجي المعاهد والمدارس الهندسية للتشاور حول السبل الممكنة لتحقيق مطالب المهندسين العادلة . وعبر الاتحاد عن رفضه لأية إجراءات طإصلاحية» للتقاعد من شأنها ضرب المكتسبات وحل أزمة أنظمة التقاعد على حساب الأجراء، ويطالب بالمقابل بإصلاحات حقيقية وشاملة وعادلة . ورفض الاتحاد أي شكل من أشكال التضييق على الحق في الإضراب برفضه أي مشروع قانون لإضراب تكبيلي لهذا الحق.

الاعتقال السياسي: قضية طبقية

بتاريخ 20 أبريل 2024، نظم حزب النهج الديمقراطي العمالي، بالرباط، مهرجانا خطابيا تضامنيا مع المعتقلين السياسيين ببلادنا، بحضور عائلاتهم (باستثناء من تعذر عليها الحضور لهذا السبب أو ذاك) وبحضور مجموعة من الهيئات السياسية والحقوقية والنقابية، وتخللت هذا المهرجان فقرات غنائية جادة وكلمات لعائلات المعتقلين والهيئات الحاضرة فضلا عن كلمة المكتب السياسي للنهج الديمقراطي العمالي التي فصلت في دواعي تنظيم هذا المهرجان والأهداف من تنظيمه، والتي تم التأكيد فيها على أن القوى الديمقراطية والحية بالبلاد مطروح عليها الانخراط، بشكل منظم ووحدوي، في حملة وطنية واسعة من أجل فرض إطلاق سراح المعتقلين السياسيين ووضع حد للاعتقال السياسي بصفة نهائية في بلادنا.

عبد السلام العسال

لقد أعاد هذا المهرجان الناجح بكل المقاييس قضية الاعتقال السياسي إلى واجهة النقاش السياسي، بعدما كان مطروحا، فقط، على مستوى واجهة النضال الحقوقي، حيث كثيرا ما نسمع أو نقرأ أو نردد مفهوم «الاعتقال السياسي»، غير أن هذا المفهوم لم يأخذ حقه الكافي من النقاش السياسي وخاصة من المنظور الماركسي بما هو منظور يستند إلى المنهج العلمي، المادي التاريخي الجدلي، الكفيل بمناقشة وتحليل المواضيع والمفاهيم ووضعها في إطارها السياسي الصحيح، وبالمقابل غالبا ما يتم الحديث عن هذا المفهوم من منظور حقوقي أو قانوني، يستمد رؤيته من المرجعية الدولية لحقوق الإنسان كما هي مؤصلة في بعض المواثيق والعهود الدولية، أو من بعض وثائق الأمم المتحدة ذات الصلة أو من آراء بعض المقررين الخاصين، أو من بعض اللجان المعنية بحقوق الإنسان، أو من بعض خبراء الفقه القانوني أو غيرهم، وحسب اطلاعي المتواضع، فإن مفهوم «الاعتقال السياسي» أو مفهوم «المعتقل السياسي» لا وجود لهما في أية اتفاقية أو عهد دولي ضمن مجموع المواثيق الدولية لحقوق الإنسان، ففي بعض المواثيق ذات الصلة لا يتم الحديث إلا عن عدم جواز الاعتقال والحجز والنفي تعسفا (المادة 9: الإعلان العالمي لحقوق الإنسان)، وعن الحق في حرية الرأي والتعبير وتلقي الأفكار ونقلها بحرية دون مضايقة، ودون قيود إلا إذا كانت هذه القيود ضرورية، يحددها القانون، لاحترام الآخرين وسمعتهم أو لحماية الأمن القومي أو النظام العام أو الصحة العامة أو الآداب العامة (المادة 19 من الإعلان العالمي والتي تم تفصيلها أكثر في المادة 19 من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية)، وإن أي اعتقال لأي شخص بسبب ممارسة حقه في حرية الرأي والتعبير ونقل الأفكار ونشرها وحقه في حرية الصحافة يعتبر اعتقالا تعسفيا، وفي إطار مناهضة المنتظم الدولي للاعتقال التعسفي، أنشأت الأمم المتحدة، من بين ما أنشأته، فريقا أمميا عاملا معنيا بالاعتقال التعسفي (وليس السياسي) تابعا لمجلس حقوق الإنسان، وهو الفريق الذي اعتبر أن الاعتقال الذي تعرض له الصحفي سليمان الريسوني اعتقال تعسفي حسب معايير الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، ولم يورد هذا الفريق أية إشارة في تقريره المكون من 17 صفحة إلى أنه اعتقال سياسي أو أن سليمان الريسوني معتقل سياسي، ودعا الدولة المغربية إلى اتخاذ الإجراءات لمعالجة هذا الوضع وإطلاق سراحه فورا وتعويضه عن الضرر الذي لحقه بسبب ذلك.

نفهم مما تقدم أن لا وجود في قاموس كل من المواثيق الدولية والآليات الأممية لحقوق الإنسان لمفهوم الاعتقال السياسي، حتى ولو كان هذا الاعتقال قد تم بسبب ممارسة الحق في حرية الرأي والتعبير أيا كان شكلها، أو في ممارسة نشاط سياسي أو حقوقي أو نقابي أو غيره من الحريات المنصوص عليها في تلك المواثيق، فاعتقال أي شخص لأي سبب من هذه الأسباب يعتبر اعتقالا تعسفيا، من الناحية الحقوقية، يقتضي إطلاق سراحه فورا وتعويضه عما لحقه من أضرار بسبب ذلك.

إذا كان هذا على المستوى الحقوقي بشكل عام، فكيف نقارب مفهوم الاعتقال السياسي على المستوى السياسي ببلادنا؟ نستطيع، بداية، أن نجزم القول في تعريف المفهوم بأن الاعتقال السياسي هو كل اعتقال تقوم به أجهزة النظام لدواعي وخلفيات وأسباب سياسية، ويكون من بين أهدافه السياسية تكميم الأفواه وتصفية الحساب السياسي وتأمين السيطرة السياسية على الأوضاع، وبالتالي فهو شكل من أشكال ممارسة القمع في حق المعارضين/ات لسياسات النظام المخزني بما هي سياسات معادية لحقوق ومكتسبات ومطامح شعبنا في الحرية والديمقراطية والعدالة الاجتماعية، إنه، بصيغة أخرى، مظهر ملموس من مظاهر احتدام الصراع الطبقي الذي يمارس، في هذه الحالة، من جهة النظام على مستوى القوانين السائدة المكبلة للحريات والحقوق، مع تسخير قضاء فاسد غير مستقل لاستصدار أحكام قاسية وجائرة في حق المتابعين/ات بهدف الزج بهم/ن في السجون عبر فبركة التهم وإجراء محاكمات شكلية هي بمثابة مسرحيات رديئة الإخراج أكثر مما هي محاكمات قانونية فعلية، ومن جهة المعتقلين أو المتابعين على مستوى ممارسة الحق في حرية الرأي والتعبير والصحافة والاحتجاج السلمي والانتماء السياسي والنقابي والحقوقي وغيره، وإذا أخذنا بعين الاعتبار مجمل المحاكمات السياسية التي تمت ببلادنا منذ الحصول على الاستقلال الشكلي إلى يومنا هذا، بما في ذلك المحاكمات الجماعية الكبيرة التي استهدفت مناضلات اليسار الجديد في السبعينات والثمانينات، واليسار الثوري للاتحاد الوطني للقوات الشعبية، ومناضلي/ات الاتحاد الوطني لطلبة المغرب، والمناضلين/ات النقابيين/ات، ومناضلي/ات الحركات والانتفاضات التي عرفتها بلادنا في عدة مراحل من تطور الصراع الطبقي ببلادنا (أحداث الريف 1958/59، الانتفاضات الشعبية ل23 مارس 1965، 20 يونيو 1981، 19يناير1984، 14 دجنبر 1990...) نلاحظ أن جل إن لم نقل جميع ضحاياها ينحدرون/ن من الجماهير الشعبية الكادحة، مع استثناءات قليلة بالنسبة لبعض المثقفين الذين انحازوا لصف الجماهير ونضالها المشروع، وهو ما يؤكد على أن معادلة الاعتقال السياسي يتجاذبها طرفان رئيسيان، أو لنقل يحكمها تناقض رئيسي، النظام المخزني كمعبر سياسي للتحالف الطبقي السائد من جهة، وهو من يقوم بالملاحقات والتضييقات والاعتقالات والمحاكمات السياسية، ومعارضو/ات هذا النظام، من بنات وأبناء الطبقات المسيطر عليها من جهة أخرى الذين واللواتي يكونون ويكنّ ضحايا ذلك كله، وبهذا المعنى نفهم أن الاعتقال السياسي هو في نهاية التحليل قضية طبقية بامتياز، طرفاها نظام استبدادي قمعي ومناضلون/ات من أجل الحرية والديمقراطية والتغيير.

وبما أن الاعتقال السياسي قضية طبقية، فإن النضال لمواجهته لا يمكن أن ينفصل عن النضال الطبقي العام ضد هذا النظام الذي يقهر ويجوع ويقمع ويعتقل ويحاكم ويزج بالمناضلين/ات في السجون، وضد مجمل السياسات العامة الخطيرة التي تستهدف القضاء على ما تبقى من مكتسبات للشعب المغربي، وهو ما يقتضي من جميع القوى الديمقراطية والحية التي لها مصلحة في التغيير الجذري العام، تكثيف سبل النضال الوحدوي المشترك ضد هذا النظام المخزني المستبد، للدفاع عن حقوق شعبنا وطموحه في التغيير العام لنيل تحرره من جبروت هذا النظام الفاسد، وذلك لن يتأتى إلا بتشكيل جبهة ميدانية تناضل بشكل مشترك ووحدوي على قاعدة برنامج حد أدنى مدروس ومتفق عليه وقابل للتحقيق، يكون من بين أهم محاوره الكبرى النضال ضد الاعتقال السياسي ومن أجل وضع حد نهائي للاعتقال السياسي، عبر لجم التغول المخزني، وتمييل ميزان قوى الصراع لصالح جماهير شعبنا التواقة للحرية والديمقراطية والعدالة الاجتماعية.

إن ربط النضال الخاص من أجل إطلاق سراح المعتقلين السياسيين ووضع حد للاعتقال السياسي كقضية طبقية، بالنضال العام من أجل التغيير الجدري الشامل، يتطلب من الجبهة الميدانية المأمولة، من الناحية التنظيمية، هيكلة تنظيمية مرنة لها قيادة مشتركة على الصعيد الوطني، وتكون لها امتدادات في المناطق في شكل فروع محلية، لها كذلك قيادات محلية مشتركة، ومن الناحية العملية تشتغل الجبهة ببرنامج عمل مبني على الحد الأدنى المشترك المتفق عليه، يستحضر الملفات والأوضاع السياسية والاجتماعية والاقتصادية والبيئية الملحة التي يجب النضال من أجلها، على أن يكون من بينها، بالضرورة، ملف الاعتقال السياسي في علاقته بوضعية الحريات العامة وضمنها حرية الرأي والتعبير والانتماء والعمل النقابي والاحتجاج السلمي .... ومن الناحية الميدانية ترتبط الجبهة بالنضالات اليومية للشعب المغربي وجماهيره المنتفضة هنا وهناك وعدم تركها عزلة أمام بطش وجبروت النظام مما يُسَهّل عليه قمعها واعتقال ناشطاتها ونشطائها والقضاء عليها (حراك كل من الريف وجرادة نموذجا).

إن الجبهة الاجتماعية المغربية يمكن أن تكون هي هذه الجبهة الميدانية المأمولة، إذا ما استطاعت أن توسع من وعاء ملفات اشتغالها ومن الانفتاح على مختلف التنظيمات المناضلة والمناهضة للمخزن، ومن الارتباط أكثر بنضالات الجماهير والانخراط في كل النضالات الشعبية مهما كانت مطالبها مختلفة، وبكلمة واحدة فهذه الجبهة يمكنها أن تكون هي دينامو النضالات الشعبية والحراكات الاجتماعية ومختلف الحركات الاحتجاجية، وما ذلك على القوى المناضلة الحقيقية والصادقة صعب المنال.

إن ربط النضال الخاص من أجل إطلاق سراح المعتقلين السياسيين ووضع حد للاعتقال السياسي كقضية طبقية، بالنضال العام من أجل التغيير الجدري الشامل، يتطلب من الجبهة الميدانية المأمولة، من الناحية التنظيمية، هيكلة تنظيمية مرنة لها قيادة مشتركة على الصعيد الوطني، وتكون لها امتدادات في المناطق في شكل فروع محلية...

لا بديل عن المقاومة الشعبية

دأبنا منذ انطلاق إصدار جريدتنا هذه، ذات تسعينيات القرن الماضي ،على متابعة نضالات الشعب المغربي، من خلال تخصيص باب لها بعنوان « لا بديل عن المقاومة الشعبية « و ملفات في العديد من أعداد الجريدة حول الحراكات الشعبية والحركات الاجتماعية وغيرها من أبواب الجريدة. هذه المقاومة الشعبية التي ظلت تتصاعد على مر زمن الاستقلال الشكلي، مقاومة للاستبداد السياسي، الذي يميز نظاما مخزنيا أثبتت الأوضاع العامة لجماهير الشعب المغربي دوره السلبي في إعاقة التقدم العام لبلدنا دولة ومجتمعا، ذلك النظام الذي يرتدي ثوب العصرنة بمؤسسات شكلية تؤثث ديمقراطية الواجهة لكن جوهره تقليدي استبدادي. وفي نفس الوقت خاض ويخوض الشعب مقاومته ضد الفساد الذي يخترق الدولة المخزنية في مختلف دواليبها ومكونات بنيتها. كما تستهدف المقاومة الشعبية الحد من الاستغلال الطبقي الذي يقوم عليه النظام الرأسمالي التبعي والذي يشكل صنو النظام المخزني. لذلك، ظلت الحرية والعدالة الاجتماعية والكرامة مرافقة لمختلف أشكال المقاومات الشعبية من إضرابات عامة ومظاهرات واعتصامات ووقفات ومقاطعات. هذه الاستمرارية تتطلب إعلاميا المتابعة المتواصلة من طرف مختلف منابر الإعلام المناضل ضدا على التعتيم الإعلامي الرسمي الذي يضرب حصارا على هذه الحراكات والحركات للإيهام بسلم اجتماعي بعيد التحقق في واقع يسود فيه مثل هكذا نظام . وكمنبر لإعلام مناضل نستمر في متابعة المقاومة الشعبية ونخصص لها من جديد ملفا يتناول تطوراتها الراهنة ويستعرض محطاتها القوية سنة 2023 وأوائل 2024 وأبرز نتائجها، ويقترح آليات تطويرها وتجذيرها في سبيل تحقيق الحرية والكرامة والعدالة الاجتماعية.

أهم حركات المقاومة الشعبية خلال 2023 / 2024 وأفقها

على فقير

تقديم: يعرف المغرب في المدة الأخير تسريعا في وثيرة المقاومة الشعبية، وتوسيعها، وهي تتخذ أساليب وأشكال متعددة من وقفات ومسيرات الى اعتصامات، ونصب خيام الاحتجاج، كما تبدع في أشكال تنظيمية محلية. فأمام هذا التطور المتسارع في الصراع الطبقي وبروز هذا النوع من المقاومة الشعبية بجانب النضال النقابي والسياسي...فإن حزب النهج الديمقراطي العمالي يعطي أهمية لكل ما من شأنه تقوية جبهة الشعب بمختلف طبقاته، في مقدمتها الطبقة العاملة، ضد جبهة أعدائه على رأسهم الدولة المخزنية.

أولا – من الانتفاضات الدموية إلى المقاومة السلمية

1 – الانتفاضات العفوية الدموية.

عرف المغرب منذ استقلال 1956 الشكلي العديد من الانتفاضات العفوية الشعبية واجهت الدولة أغلبيتها بالسلاح مما أدى إلى العشرات من القتلى ومئات من الاعتقالات: الريف 1958/59، مارس 1965، أولاد خليفة سنة 1970، يونيو 1981، يناير 1984، دجنبر 1990...

2 – حركات المقاومة الشعبية «السلمية».

شكلت سنة 2011 تحولا مهما في مضمون وأشكال الصراع الطبقي بالمغرب. نعم، تعتبر حركة 20 فبراير المجيدة حركة سياسية في جوهرها لأسباب عدة:

– مساهمة أهم القوى السياسية المعارضة في اتخاذ المبادرة وطنيا؛

– طرحت مطالب وشعارات سياسية جد متقدمة، كشعار اسقاط الاستبداد؛

– أطرت اللجن المحلية التابعة للحركة وطنيا أهم المسيرات.

هذا لا ينفي أن الجماهير، وساكنة الأحياء الشعبية، قد أبدعت في بعض المدن أشكالا تنظيمية تدخل في إطار المقاومة الشعبية القاعدية.

كانت الحركة سلمية، لماذا؟

– عملا بنصائح أصدقائه (فرنسا وأميركا بالأساس)، تفادى النظام المغربي اللجوء الى العنف الدموي، خصوصا وأن تجربتي مصر وتونس وضحتا بشكل ملموس أن اللجوء الى العنف ضد حركة 20 فبراير الشعبية ستكون بداية نهايته. فالحركة متجذرة داخل الشعب، داخل الأحياء الشعبية، داخل القرى...لذا فضل النظام المخزني المناورة ومنومات: الدستور الجديد...فخطاب رئيس الدولة ليلة 9 مارس 2011، خطاب اختلف جوهريا على خطاب الحسن الثاني ليوم 23 يناير 1984. ومن نتائجه تصريح بنسعيد أيت ايدر غداة خطاب رئيس الدولة حيث نصح شباب حركة 20 فبراير عدم إقحام شخص «الملك الشاب»، أي رئيس الدولة، في نضالهم، ثم طرحت مكونات الفيدرالية شعار «النضال من أجل الملكية البرلمانية»، وهذا قبل أن تنسحب جماعة العدل والإحسان مراهنة على «فوز « حزب العدالة والتنمية في الانتخابات التشريعية...لقد نجح النظام من إضعاف حركة 20 فبراير المجيدة وذلك بأساليب «سلمية» موازاة مع «استقالة» بعض مكوناتها الداخلية...

– فضلت مكونات حركة 20 فبراير اعتماد «سلمية» الحركة استفادة من تجارب الماضي الدموية التي تعد انتكاسات، وترجع عجلة الصراع الطبقي الى الوراء لسنوات. لازال هذا الاختيار مطروحا للنقاش الهادئ.

عرف المغرب منذ سنة 2011، نضالات شعبية خارج الحركة النقابية التي تهم بالأساس الطبقة العاملة وفئات أخرى من الأجراء، فيها ما هوعفوي وفيها ما هو منظم محليا جهويا، ظرفية وقصيرة النفس ودون نتائج مهمة، لعبت فيها العزلة، وقصر النفس، وغياب التنظيم، ومناورات الدولة وامتداداته المحلية دورا سلبيا.

ثانيا– أهم حركات المقاومة الشعبية خلال 2023 / 2024

عرفت فترة سنتي 2023/2024 نضالات شعبية مهمة، من مميزاتها:

– توسيع رقعة المقاومة الشعبية خارج المجال التقليدي (المعارك النقابية، والوقفات والمسيرات المنظمة من طرف إطارات قانونية) ...هذه المقاومة التي اتخذت في بعض الأحيان أشكالا جديدة: نصب الخيام، اعتصام لأيام، الضرب بالأواني (الطنطنة) ...، كما تبدع أشكالا تنظيمية قاعدية وديمقراطية (التنسيقيات المحلية، لجن الحوار...).

يمكن تصنيف أسباب هذه المعارك في نوعين:

– الدفاع عن مكتسب: حالة فكيك (عن الماء) وحالة الميس مرموشة (عن الأرض الجماعية) ...

– المطالبة بحقوق لم تتوفر بعد: تالسينت، بوتفردة بجهة بني ملال (فك العزلة)، كرامة (الحق في العلاج)، السكن الملائم (أحزمة الفقر في المجال الحضري) ...

سنكتفي بالحديث عن بعض التجارب التي عرفتها الفترة الحالية:

1– فكيك: التشبث بطريقة التدبير الجماعي لتوزيع الماء المتبعة منذ حوالي 7 قرون.

معركة جماهير فكيك، هي معركة (رغم جهويتها) معركة ضد الخوصصة. إلى حدود الساعة، يهم التدبير المفوض لتوزيع الماء والكهرباء بمدن الدار البيضاء، الرباط، تطوان وطنجة، والمشروع الحالي هو تسليم هذا المرفق الحيوي لشركات رأسمالية جهوية (شركات مجهولة الاسم) والتي لا يهمها كأي شركة رأسمالية إلا الربح.

منذ فاتح نونبر 2023 إلى حدود اليوم، وجماهير فكيك تناضل ضد هذا التفويت الذي ينظمه القانون 21. 83 والقاضي بإنشاء شركات متعددة الخدمات في توزيع الماء والكهرباء والتطهير السائل: اعتصام مفتوح، مسيرات بالدراجات، مظاهرات...تقوم المرأة الفكيكية بدور طليعي في هذا الحراك، وتقوم تنسيقية محلية بتدبير المعركة.

2 – دواوير (7) منطقة جماعة بو مريم بتالسينت.

تعيش ساكنة واد لمريجة (بأيت بومريم) عزلة تامة: انعدام طريق معبد يسهل اللجوء الى مركز تالسينت حيث توجد الثانوية ومختلف المصالح الإدارية، كما تطالب ساكنة منطقة دائرة تالسينت بمستشفى ومرافق أساسية أخرى.

اتخذ حراك تالسينت منذ انطلاقه خلال شهر مارس 2024 عدة أشكال: الاعتصام المفتوح في الخلاء، مهرجانات، مسيرة مشيا على الأقدام نحو مركز تالسينت، كما نظمت إلى مكان المعتصم قوافل تضامنية...اعتصام خلال شهر رمضان، مسيرة يوم عيد الفطر...

3 – ساكنة منطقة الميس مرموشة تواجه محاولة السطو على الأراضي الجماعية.

تقول مواطنة من عين المكان حول الحراك (شهر مارس2024): «استنزاف ثرواتهم المائية وحرمانهم منها عبر منع الفلاحين الصغار من حفر الآبار، فيما يسمح لكبار المستثمرين بحفر عدة آبار بعمق يهدد الفرشة المائية، مما تسبب في نقص صبيب العين الوحيدة بالميس، ومعاناة الساكنة من العطش، وهو ما أخرجها إلى الاحتجاج دون الاستجابة لمطالبها المشروعة. ولا تزال قبيلة «ايت اسمح « عازمة على تصعيد نضالاتها في القادم من الأيام ومتمسكة بحقها في الأرض وفي الاستفادة من ثرواتها الطبيعية.»

4 – قيادة بلدة كرامة (ابريل 2024): قامت ساكنة دوار الموأبوري بتنصيب خيمتين أمام جماعة كرامة احتجاجا على غياب الاهتمام بصحة المواطنين والمواطنات بالمنطقة، وذلك غداة وفاة سيدة حامل لم تجد المساعدة الطبية الضرورية.

5 – ساكنة دواوير/ كاريانات تواجه الهدم والإفراغ والتشريد

عرفت فترة 2023/2024 العديد من نضالات ضحايا الهدم والإفراغ والتشريد، وذلك بمناطق الدار البيضاء، الصخيرات، سلا، وخصوصا المحمدية.

ففي بداية هذه السنة خرجت للاحتجاج ساكنة كاريانات البرادعة، لالة ركراكة، والصحروية ضد التشريد مطالبة بسكن بديل ملائم، آخرها وقفات العشرات من النساء أمام عمالة المحمدية (أبريل 2024).

هناك أمثلة أخرى كدوار بوتفرد (، نصب خيم الاحتجاج أمام الجماعة بجهة بني ملال)، املشيل...جلها ضد التهميش، ضد العزلة، ضد البطالة...

ثالثا – الأفق

أمام توسع دائرة الفقر، وسيادة الهشاشة في الشغل، وتغول ناهبي الأراضي، واستقالة الدولة من كل ما هو اجتماعي... وغياب الحزب المستقل للطبقة العاملة المنظم والمؤطر لعموم الكادحين والكادحات، أمام ضعف قوى التغيير بشقيه الثوري والاصلاحي، ستزداد بدون شك حدة الصراع الطبقي عامة مع اتساع وتجدير المقاومة الشعبية غير المنظمة وغير المؤطرة، مما يطرح على قوى التغيير الجدري، مهاما جسيمة ومن نوع جديد.

ومن القضايا التي تطرح نفسها وتسائلنا، هي الأشكال التنظيمية القاعدية من تنسيقيات، ولجن محلية...وتهم هذه الأشكاليات قطاع الأجراء، وهو قطاع التنظيم النقابي في الأصل.

24أبريل 2024

الحراك الشعبي:

هل يحول السياسي دون تحقيق المطالب الاجتماعية؟

نسجل في ذاكرتنا حراكات شعبية قوية،قاومت المنع والقمع بكل أشكاله.كما أن واقع احتداد الأزمة في بلادنا وعجز النظام السياسي عن تقديم أجوبة شافية عن مطالب هذه الحراكات في أبعادها الاجتماعية والسياسية،يجعل الرأي العام مشدودا باستمرار إلى مستجدات الأحداث المتسارعة القادمة من شرق المغرب، حيث تحرك سيل عارم من المحتجين بين مدينة الحسيمة، امزورن، تماسينت وباقي أطراف الريف المنتفض ضد الحكرة والفقر والتهميش ثم يمتد بعد ذلك إلى أكثر من مدينة وبلدة في مختلف الجهات مثل:جرادة- اوطاط الحاج- سكان دواوير بضواحي جهة الرباط سلا القنيطرة- ذوو الحقوق المحرومين من الحق في الأرض في مناطق الجنوب.هذا فضلا عن ما تصاعد من جديد في أيامنا هذه من احتجاجات قوية بإقليم فكيك وغيرها.

ع.باعزيز

لمناقشة الموضوع بوضوح لا يمكن الاختباء وراء الاجتماعي والتستر عن البعد السياسي الذي يخترق بشكل طبيعي حياتنا واحتجاجاتنا اليومية، فنعمل على إنكاره نفاقا أو إبرازه بشكل فج ومفضوح. فهل من فعل اقتصادي، أو اجتماعي، أو ثقافي خالص؟ أم أن الإشكال في الممارسة السياسية ومستوى درجات انحطاطها في البلد هو ما أفسد نظرة المواطن إلى السياسة والسياسيين؟ في محاولات عبثية لفصل السياسي عن الاجتماعي وغيره، فلا تستقر الأمور إلا لفائدة إعادة إنتاج نفس الأوضاع المزرية القائمة. ولعل هذا ما يعدم نتائج ملموسة ومباشرة للحراكات يمكن تقييمها ومراكمتها لفائدة تطوير النضال الديمقراطي الشعبي العام.

يبقى الحراك في جوهره فعلا مدنيا موجها ضد الدولة وسياساتها العمومية، يتشكل من أفراد، جماعات أو فئات شعبية مختلفة توحدت على قائمة مطالب أومشاريع بدائل تتغيى الارتقاء من وضع اجتماعي إلى آخر يكون أرقى وأكثر ضمانا للحرية والمساواة والعيش الكريم. إنه أحد التعبيرات الهامة عن طبيعة ومستوى علاقات الإنتاج السائدة في مجتمع ما، في عالم ما. ويتخذ أشكالا راقية وحضارية كلما كانت البنية الحاضنة لهذا الحراك تتمتع بالشروط اللائقة من حريات وعلاقات تسودها الديمقراطية. إنه بمعنى آخر نضال مكونات المجتمع المدني الحقيقي المتشكل من تنظيمات ذاتية للجماهير في الأحياء والوحدات الإنتاجية، ومن جمعيات ونقابات وأحزاب سياسية مستقلة عن الدولة. أي المتواجدة بطبيعتها وموقعها الاجتماعي في تناقض مع سياسات الدولة.

وبالنظر إلى أن الصراع يمارس في مستويات إيديولوجية، سياسية، اقتصادية. وبالنظر إلى أن هذا الحراك لا يمكن أن يوجه إلا إلى الدولة المسؤولة عن كل الأوضاع، فهي في حرص دائم على حماية مصالحها المتناقضة ومصالح عامة الشعب، لا تعير لائحة المطالب أي اهتمام. بل تمعن في تردي الأوضاع ومراقبتها بهواجس أمنية صرفة باعتبارها «أي الدولة» تلك الهيمنة الطبقية التي تقوم على إخضاع طبقة لطبقة أخرى بواسطة احتكار وسائل العنف والأدوات الإيديولوجية لممارسة السلطة على المجتمع، بتوظيف « القانون والنظام العام، الأطماع الخارجية أو الدين وغير ذلك» لتلطيف صراع الطبقات. فليس بغريب أن يهاجم خطباء الجمعة الحراكات الشعبية أو أن تسفه المجالس العلمية التابعة للدولة، أنشطة الحركة الديمقراطية. وتخرج الزوايا في حملات دعم الدساتير الممنوحة، حفاظا على المغرب في وضع متميز.

مغرب، ينفرد بهيمنة المخزن و سطوه على جهاز الدولة، منذ تشكله في الفترة ما بين القرنين 16 و 17 كنظام طبقي للسلطة باستعمال كل الوسائل: الأيديولوجية،احتكار القوة،إخضاع الزوايا.علما أن المخزن حليف موضوعي للاستعمار بعد تحطيم بنى الدفاع الذاتي للمقاومة الرافضة لنظام المخزن (1907-1934).وهو يستند إلى كتلة طبقية سائدة، دولة بدساتير ممنوحة (من دستور 1962الى دستور 2011) ... فقد طور المخزن أدوات وآليات سياسية وأيديولوجية جديدة لدعم مشروعيته (الدين، الزوايا، السلف الصالح، وحتى اعتماد كيانات حزبية حاملة لذات المشروع""). ومن خصائص دولة المخزن، اعتماد نظام حكم فردي مطلق، الحكومة والبرلمان مجرد مؤسسات صورية لا صلاحيات لها. لا حق في المراقبة والسؤال. بنظام حكم استبدادي يرفض أي مشروع سياسي خارج عن مشاريع المافيا المخزنية. الدولة تعتمد نظاما رأسماليا تبعيا قائما على الريع والنهب خارج أية مراقبة شعبية.

وحتى تستقيم معادلة الصراع، على الطرف المناقض أي الحراك الشعبي، لا بد له من تأطير للأهداف المسطرة، والبحث في كيفية وضع قائمة المطالب الممكن انتزاعها وفي ظل الوضع القائم، ومن هنا تنتصب قضايا النضال الديمقراطي العام وهو المشترك بين الحركة السياسية والحركة الديمقراطية بمكوناتها الحقوقية، والنقابية والنسائية و الشبيبية. ولا بد للحراك من «قيادة» لا بد له من مستوى تنظيمي لتدبير وتسيير مستجدات ومعطيات عديدة: الحوار أو التفاوض- مهام التعبئة- وتحديد قائمة المطالب وأولوياتها- إعلام الحراك...وكل ذلك يتدرج في سياسة محكمة تكون الأرضية الأساسية التي يستند عليها الحراك، وتلتزم بها قيادته.

صحيح أن التجارب التي مر منها النضال الشعبي في المغرب بدورها لم تعرف ذلك التمفصل المنهجي بين السياسي والمطلبي. لكن قد تكون حركة 20فبراير الصورة المتقدمة في الربط الصائب بين السياسي والمطلبي والتجربة الواضحة منذ البداية مطلبيا وسياسيا وإن لم تفلح في ذلك تنظيميا.

وقد تشكل عند الفاعلين في الحراك توجس كبير من فشل التجارب السابقة،

في غياب تقييمات موضوعية، تحمل السياسي كل التهم. وساهم في ذلك درجة الصفر من مستوى الانحطاط التي وصل إليه المشهد السياسي في بلادنا، والوضع الذي تعرفه جل الأحزاب السياسية التي تحولت إلى شبه مقاولات عائلية للمتاجرة بالتزكيات الانتخابية. لينقلب دور السياسي المتطوع والمبني على التضحية والعطاء إلى دور يكرس نفس الخيارات المخزنية للنظام. كما انصرف اهتمام مكونات المجتمع المدني الديمقراطي إلى استهلاك الوقت في قضايا لا تطور الفعل وتؤهله بما يرفع الوعي بالمسؤولية والانخراط في النضال من أجل التغيير. بل تعمل على تمويه الصراع والقبول بالأمر الواقع في انتظار المشاريع التنموية الممولة في شبه ارتشاء لبعض الأطر المناضلة. مما يحمل على هذه الأخيرة كل الشرور والشكوك لدى عامة الناس في غياب إشراك حقيقي للمعنيين والمراقبة الدائمة...

لقد أفلح المخزن في ظل التخلف الحاصل في الممارسة السياسية ببلادنا في أن يعمم تشويه صور السياسي لدى الجماهير، ويقدم نفسه الفاعل الوحيد والمخلص الوحيد من الفقر والمبشر الحقيقي بالنماء والازدهار. بينما ستتحمل القوى المناضلة عبء عمل شاق من أجل استرجاع الصورة المشرقة التي افتقدها العمل السياسي كعمل نبيل وانخراط تطوعي قوي في الحياة اليومية للفلاح الفقير والعامل المسلوب والمستغل والمواطن الذي سلبت إرادته.

من الضروري انخراط القوى السياسية المناضلة في هموم الشعب، في الاهتمام بشؤونهم بدءا من قضايا الأحياء الشعبية وبقضايا النضال ضد البطالة والتهميش والفقر...وفي النضال من أجل فرض دور فعال للمعارضة الحقيقية للمخزن وتنظيم الحراك في الشارع بما يجدد الثقة في النضال الديمقراطي الشعبي، ستكون القوى الديمقراطية قد استرجعت زمام مبادرتها وساهمت في الحد من تلوث المشهد السياسي والمدني في بلادنا من جهة وبالرقي بأشكال النضال الشعبي وتنظيمه بما يمكنه من إحراز وتحقيق المطالب التي تأسس من أجلها.

النضالات الشعبية:

سبل تطويرها في أفق تحقيق الحرية والكرامة والعدالة الاجتماعية

بلعتيق محمد

يعيش المغرب كباقي البلدان الرأسمالية التابعة على إيقاع توالي الأزمات؛ ولتجاوز هذه الأزمات تحمّل الدولة المخزنية فواتيرها للطبقة العاملة وعموم الكادحات والكادحين، وتخلق بالتالي شروط أزمة أعمق وأطول؛ وينتقل بلدنا نتيجة ذلك من وضع مترد إلى وضع أكثر ترديا؛ ويتفاقم بالتالي عجز النظام عن التجاوب مع المطالب الشعبية. وأمام أوضاع كهذه، تجد مختلف الطبقات والفئات الشعبية نفسها مضطرة لتوسيع وتصعيد وتنويع أشكالها الاحتجاجية والنضالية والتنظيمية. غير أن النتائج والمكتسبات التي تحققها هذه النضالات تبقى محدودة ولا ترقى لطموحات الجماهير الشعبية؛ مما يفرض البحث عن سبل لتطويرها في أفق تحقيق الحرية والكرامة والعدالة الاجتماعية والمساواة الفعلية.

إن هذه الأوضاع المحلية انعكاس للأوضاع الدولية، إذ تزداد الأزمة العالمية للرأسمالية اتساعا واستفحالا رغم كل المحاولات لإيقاف انتشارها واستمراريتها، عبر سياسات تقشفية أو مبادرات وبرامج لإنعاش الاقتصاد، والهجوم على المكتسبات والحقوق الاجتماعية والمهنية للعاملات والعمال. وكلها إجراءات تحمل الطبقة العاملة والشعوب المضطهدة تكلفة سياسات الدفاع عن الجشع الرأسمالي؛ لقد تعرت الرأسمالية وأبانت عن وحشيتها وبشاعة حلولها وعجزها عن حل مشاكل الإنسانية وتوفير السعادة لها.

إن الرأسمالية استنفذت كل إمكانياتها وأنجزت كل مهامها، وأصبحت حجرة عثرة أمام سير التاريخ، ومعيقة لتطور قوى الإنتاج وتحقيق إنسانية الانسان.

إن ضرورة تخطي الرأسمالية، وكما أوضحت الماركسية ذلك منذ زمان، أضحت واضحة وجلية، والطبقة الوحيدة القادرة على تحقيق هذه المهمة هي الطبقة العاملة، لأنها صاحبة المشروع الاشتراكي، ولأنها الطبقة الوحيدة القادرة على القضاء على جميع الطبقات وعلى نفسها في نفس الوقت.

ويبين ما سبق أن لدينا من جهة عجز الرأسمالية على تجاوز أزماتها، ومن جهة أخرى تعثر النضالات الشعبية وعدم نجاحها في تحقيق التغيير المنشود. إنها أزمة مزدوجة؛ أزمة الرأسمالية وأزمة البديل.

وللخروج من هذه الأزمات اختلفت الإجابات بين من يدعو إلى إصلاحات اقتصادية من مرجعية ليبرالية، ومن يحن إلى أساليب سابقة لإدارة الاقتصاد ومن يحلم بتوافق بين الطبقات وخلق مجتمع إنساني، ومن يؤمن بأن الحل يكمن في العودة إلى الماضي، ومن يعتقد أن الحل السحري يتلخص في تبني المجتمع لقيمه.

إنها كلها دعوات مكبلة بأغلال الرأسمالية وتفكر بمنطق مقيد بحدود الرأسمالية ويظل تائها وراء سراب عنوانه إيجاد مخرج لأزمة الرأسمالية؛ إنه بحث عن المستحيل لأن الأزمات إنتاج ضروري للرأسمالية ولا يمكنها أن تتخلص منه؛ والحل الوحيد لهذا الوضع هو زوال الرأسمالية في حد ذاتها. إن أصحاب هذه الدعوات مهووسون بالأرباح لدرجة لا يمكنهم معها استحضار كون الرأسمالية بناء غير قابل للإصلاح ولا بديل عن ضرورة هدمه وبناء مجتمع خال من الطبقات ويفتح الأفق أمام إبداعات الانسان.

وإذا كان الوضع واضحا في دول المركز الرأسمالي ويفرض مهمة واضحة وهي بناء الاشتراكية، فإنه أكثر تعقيدا في الدول الرأسمالية التابعة كالمغرب؛ فقد حال الاستعمار في هذه الدول دون إنجاز مهام الثورة البورجوازية مما يفرض مرحلة إضافية لنضال شعوب هذه الدول وهي مرحلة الثورة الوطنية الديمقراطية الشعبية لتتمكن من إنجاز مهام التحرر الوطني والبناء الديمقراطي وفتح الآفاق أمام البناء الاشتراكي.

إن هذا التعقيد في المهام التاريخية في المغرب باعتباره دولة رأسمالية تابعة ينتج حركات اجتماعية ونضالات عمالية واحتجاجات شعبية مختلفة على ما هو عليه الحال في دول المركز لأسباب نذكر منها:

- مخلفات الاستعمار من أزمات واختلالات مجتمعية وتبعية للمؤسسات المالية الدولية؛
- استبداد وفساد النظام المخزني وغياب الديمقراطية؛
- انتشار مظاهر التهميش والإقصاء والفقر والبطالة والأمية؛
- التخلف الصناعي والفلاحي وضعف البحث العلمي.

لذلك نلاحظ اختلافات كبيرة في انشغالات وأهداف وآليات الحركات والاحتجاجات الشعبية في المغرب مقارنة مع الدول الرأسمالية في المركز.

إن نجاح النضالات الشعبية في تطوير سبل عملها في أفق تحقيق الحرية والكرامة والعدالة الاجتماعية والمساواة الفعلية رهين بتوفير العديد من الأدوات والمتطلبات والشروط لذلك.

1) أدوات التغيير:

أدى التدخل الاستعماري في المغرب إلى إعاقة التطور الطبيعي للمجتمع، وقد شمل هذا التأثير كل المجالات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية، وكان من نتائجه التحول إلى رأسمالية تبعية وظهور كتلة طبقية هجينة وصلت إلى السلطة دون ثورة ودون إنجاز مهام الثورة البرجوازية، وتثبت مختلف التجارب والمحاولات لتحقيق مهمتي التحرر والديمقراطية، في العديد من الدول، من طرف طبقات أو فئات غير

عمالية، أن الطبقة العاملة تبقى هي الوحيدة المؤهلة لإنجاز مهمتي التحرر والديمقراطية بالإضافة إلى مهمتها الأصلية وهي بناء المجتمع الاشتراكي؛ ومن المهم التأكيد على أن هذا لا يعني التوقف عند واحدة من هذه المهام، ولا يعني كذلك أن كل واحدة منها ستتم في مرحلة منعزلة ومستقلة عن الباقي، بل إنها ستكون متداخلة في ما بينها ومتأثرة ومؤثرة في بعضها البعض.

إن موازين القوى الطبقية وقوة الكتلة الطبقية السائدة لا تسمح للطبقة العاملة بأن تنجز وحدها الثورة الوطنية الديمقراطية الشعبية؛ لذلك لا بد من بناء تحالف الطبقات الشعبية تحت قيادة الطبقة العاملة لإنجاح «الثورة الوطنية الديمقراطية الشعبية».

إن استحضار ما ذكر أعلاه يجعل من بين شروط نجاح النضالات الشعبية في تحقيق أهدافها توفرها على الأدوات الضرورية لتنظيمها وتأطيرها؛ وأهم هذه الأدوات ما يلي:

- حزب الطبقة وعموم الكادحات والكادحين؛
- جبهة الطبقات الشعبية؛
- التنظيمات المستقلة للجماهير؛
- الأممية الماركسية لقيادة نضال الطبقة العاملة ضد الرأسمالية على الصعيد العالمي.

إن هذه الأدوات هي التي ستخرج النضالات الشعبية من التشتت ومن العفوية وستعطيها القدرة على تغيير موازين القوى وإنجاز مهامها.

2) متطلبات نجاح النضالات الشعبية في تحقيق أهدافها:

لكي تحقق النضالات الشعبية أهدافها وتفرض الحرية والكرامة والعدالة الاجتماعية والمساواة الفعلية على أنصار التغيير توفير مجموعة من المتطلبات والشروط نركزها في العناصر التالية:

- لابد من جواب سياسي للأزمة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التي يعيشها المغرب متفق حوله من طرف أنصار التغيير؛ ليكون بوصلة لهذه الحركات والاحتجاجات الشعبية؛
- ضرورة تنظيم حوار عمومي بين قوى التغيير حول مختلف الأسئلة التي يطرحها التغيير مع التركيز على الأسئلة التي تفرضها اللحظة وتأجيل الأسئلة التي لم تنضج شروط نقاشها إلى وقت آخر؛
- التركيز على المشترك بين قوى التغيير وتحسين وتطوير العلاقات بين مكوناتها وتغليب عوامل الوحدة في النضال على الاختلافات بين مكونات التغيير والتركيز على المشترك بينها وتحسين وتطوير العلاقات بينها من أجل بناء قوة قادرة على تغيير موازين القوى مع الكتلة الطبقية السائدة؛
- دعم الديمقراطية داخل النقابات وتقوية أدوار أجهزتها وتجاوز الاختلالات التي تعاني منها الحركة النقابية وتوسيع التنقيب وتوحيد النضالات النقابية في أفق الوحدة التنظيمية؛
- تصحيح موقف التنسيقيات من النقابات اعتبارا لكون النقابات أداة أساسية للطبقة العاملة لخوض الصراع الطبقي في الواجهة الاقتصادية ولا يمكن لأي إطار آخر أن يقوم بالأدوار التي تقوم بها؛
- بناء القوة الضرورية لتغيير موازين القوى وتحقيق المطالب الشعبية؛
- توجيه النضالات الشعبية لخدمة استراتيجية التغيير الشامل وعدم حصرها في المطالب الآنية؛
- توسيع وتقوية أداء الجبهة المغربية الاجتماعية والجبهة المغربية لدعم فلسطين ومناهضة التطبيع والشبكة الديمقراطية للتضامن مع الشعوب؛
- تشبيك مختلف مكونات الحركة الحقوقية المغربية؛
- تكثيف الجهود لتأسيس الجبهة الديمقراطية؛
- استحضار تجارب الشعوب وتاريخ المغرب لتطوير الأشكال النضالية وآليات التنظيم لهذه النضالات الشعبية؛
- معرفة سياسات ومشاريع المخزن في الوقت المناسب من أجل التمكن من وضع خطط لمواجهتها؛
- امتلاك المعرفة الضرورية لطرح بدائل للمشاريع المخزنية؛

3) مطالب للنضالات الشعبية:

يمكن لقوى التغيير أن تلتف حول حد أدنى من المطالب نركزها في العناصر التالية:

- السيادة الوطنية والتحرر من التبعية للدوائر الامبريالية؛
- إسقاط الاستبداد والفساد وبناء نظام ديمقراطي؛
- مقاومة التطبيع مع الكيان الصهيوني؛
- المساواة الفعلية للمرأة مع الرجل؛
- الترسيم الفعلي للأمازيغية كلغة وثقافة؛
- حماية حقوق الإنسان والحريات العامة وضمانها للجميع؛
- حماية البيئة؛
- حماية المرفق العام ومحاربة الخوصصة؛
- الإنصاف المجالي وإنصاف مختلف الشرائح والفئات المتضررة من الأوضاع الحالية؛
- تدخل الدولة لإنصاف ضحايا زلزال الحوز والمناطق الجنوبية وزلزال الحسيمة؛
- الحرية للمعتقلين السياسيين ومعتقلي الرأي.

إن مقاومة الجماهير الشعبية لسياسات النظام المخزني في مختلف المجالات، والتي تتقوى وتتنوع وتبدع أشكالا جديدة يوما بعد آخر، ستجد الحلول لاختلالاتها وستتجاوز تشتتها وستتقدم في إنجاز مهامها في أفق الحرية والكرامة والعدالة الاجتماعية والمساواة الفعلية وستقضي على الاستغلال والاستبداد والفساد إن عاجلا أو آجلا.

الحراك الطلابي العالمي شرارة الانطلاق ومروحة التغيير

غسان أبو نجم

شهد العديد من دول العالم حراكًا طلابيًا، انطلقت شرارته في الولايات المتحدة الأمريكية، وامتد هذا الحراك لدول أوروبا احتجاجًا على حرب الإبادة الجماعية التي تشنها أمريكا وحليفها الصهيوني ضد الشعب الفلسطيني، في الضفة الغربية وقطاع غزة.

ربما لم يكن يتوقع مهندسو حرب الإبادة الجماعية في أمريكا والكيان الصهيوني أن يكون تأثير هذه الحرب سيصل إلى حد أن تغير معركة طوفان الأقصى وجه العالم، وتدفع بالجماهير الغاضبة إلى الشوارع، وتشعل فتيل الحركات الطلابية، لتمتد شعلتها داخل معظم جامعات أمريكا وبعض دول أوروبا، نصرة للشعب الفلسطيني، واعترافا بعدالة قضيته، وكشف الوجه النازي للكيان الصهيوني وجرائمه ضد الإنسانية، وتعرية تابو المظلومية التي تحصن خلفها لعقود.

شكلت الحركة الطلابيه عبر التاريخ الشرارة التي توقد فتيل الحراك الشعبي، وتفعل مروحة التغيير عبر سلسلة من الإضرابات والاحتجاجات والمظاهرات التي تدفع إلى كشف حجم التورط الحكومي الرسمي، ففي العام ١٩٦٨ وأثناء الحرب الأمريكية الفيتنامية جرت احتجاجات طلابية شملت العديد من المعاهد والجامعات الأمريكية، للضغط على الحكومة الأمريكية لوقف عدوانها على الشعب الفيتنامي، وساهم هذا الحراك إلى دفع الجماهير الشعبية في أمريكا للخروج للشارع، ما دفع الحكومة الأمريكية للخروج مهزومة من فيتنام، والأمثلة على دور الحركات الطلابية حول العالم كثيرة، وما يحدث اليوم من حراك طلابي متناغم في معظم بلدان العالم الغربي يشكل أداة ضغطت فاعلة دفعت إدارة الشر في البيت الأسود إلى التنصل من حقيقة دورها الأساس في حرب الإبادة ضد الشعب الفلسطيني، ودفعت مجرم الحرب نتنياهو إلى الطلب من حكومات الدول التي يجتاحها هذا الحراك، وإدارة الجامعات إلى التصدي لهذه الحركات، لأنها تساهم في كشف حقيقة الكيان الصهيوني وجيشه الإجرامي في حرب الإبادة ضد الشعب الفلسطيني.

لقد حاول بعض مثقفي ربع الساعة الأخيرة التقليل من شأن هذا الحراك الطلابي، ووسمه بالعبثي، وكأن الطلبة مطلوب منهم إحداث ثورات اجتماعية، وهذا التوجه يتسم بالطفولية، وإذا افترضنا سوء النية، فهم أدوات ثقافية للغرب الإمبريالي الذي يحاول التقليل من أهمية ودور معركة طوفان الأقصى، ودور المقاومة الوطنية اللبنانية، ودور القوات المسلحة اليمنية، والتشكيك بالدور الإيراني، ومحور المقاومة في المعركة المفصلية التي يخوضها الشعب الفلسطيني.

إن الحراك الطلابي العالمي يشكل بداية النهاية لسقوط السردية الصهيونية التي هيمنت على الشعوب الغربية ومدت جذورها في مؤسسات وجامعات وإدارات هذه الدول، وساهمت وستساهم في كشف الأكذوبة الكبرى التي سوقتها الحركة الصهيونية عبر عقود حول أحقية اليهود في فلسطين، وكشفت زيف الديموقراطية الصهيونية عبر كشف دور الكيان الصهيوني وحليفها الأمريكي في قتل الأطفال والنساء والشيوخ، وتدمير البنية الصحية والمجتمعية للشعب الفلسطيني، ومحاولات التهجير القصري لهذا الشعب، وشكل هذا الحراك بداية الإدراك العالمي للسردية الفلسطينية، وعدالة وصدقية حقه في وطنه فلسطين التي جهد الكيان الصهيوني وحلفاؤه في تزييف، وطمس هذا الحق وسيشكل هذا الحراك الذي بدأ بالتمدد في العديد من الدول حول العالم إلى المزيد من كشف حجم التورط لهذه الحكومات في دعم الكيان الصهيوني على حساب رفاهية وحق هذه الشعوب مما يمهد لحراك شعبي جماهيري ضد هذه الحكومات.

■ عن المكتب الإعلامي للجبهة الشعبية لتحرير فلسطين في لبنان

إن الحراك الطلابي العالمي يشكل بداية النهاية لسقوط السردية الصهيونية التي هيمنت على الشعوب الغربية ومدت جذورها في مؤسسات وجامعات وإدارات هذه الدول، وساهمت وستساهم في كشف الأكذوبة الكبرى التي سوقتها الحركة الصهيونية عبر عقود حول أحقية اليهود في فلسطين

حضور المرأة العاملة في فعاليات فاتح ماي والتذكير بالنضال الطويل النفس لسيكوميك

الجزء الأول

قبل الحديث عن هذه الأوضاع لابد من الوقوف عند مكونات ومحددات فاتح ماي لهذه السنة ، ففاتح ماي هو عيد أممي للطبقة العاملة ،هو عيد ليس ككل الأعياد ،ليس بشكله الفلكلوري ، هو تذكير بأوضاع الطبقة العاملة والدفاع عن حقوق العمال.

يأتي فاتح ماي هذه السنة في ظروف جد صعبة على المستوى الدولي خصوصا بالنسبة للشعب الفلسطيني الذي نقف له وقفة إجلال وإكبار ، بالخصوص لنسائه وأطفاله وشيوخه ، الذي يعيش تحت حرب الإبادة التي يشنها الكيان الصهيوني على الشعب الفلسطيني بدعم من الإمبريالية الأمريكية وكذلك الإمبريالية الأوربية وبتواطؤ مكشوف كذلك للأنظمة العربية الرجعية والمطبعة . فتحية إكبار وإجلال مرة أخرى للشعب الفلسطيني .

يأتي فاتح ماي أيضا في ظل تدهور أوضاع الكادحين والكادحات ، والتي من بين سماتها:

زهرة حكيمي

– الاستغلال الرأسمالي المتوحش عبر السياسات الطبقية للدولة المغربية المؤدية اجتماعيا لتفاقم البطالة ، بما فيها بطالة حاملي الشهادات ، وإلى استفحال الهشاشة في الشغل ، وكذلك انخفاض القدرة الشرائية لعموم الجماهير الشعبية بسبب الارتفاع الخطير لأثمان المواد الغذائية الأساسية ، وكذا تدهور أوضاع الفلاحين والفلاحات والعمال الزراعيين بشكل غير مسبوق نتيجة المخطط الأخضر والجيل الأخضر ، وعجز الدولة عن مواجهة الجفاف ، والتسلط على الأراضي ومياه الفلاحين والفلاحات ، مما أدى إلى ضرب الأمن الغذائي للشعب المغربي والإجهاز على سيادته الغذائية ، وكذلك الهجوم الكاسح على الحريات النقابية والحقوق العمالية عامة من طرف تحالف السلطات المحلية والباطرونا من خلال مصادرة الحق في تشكيل المكاتب النقابية بالمؤسسات الاقتصادية والعراقيل المتجسدة في الطرد من العمل لأعضاء المكاتب النقابية من طرف الباطرونا وعدم تسليم وصولات الإيداع القانونية للنقابات من طرف السلطات في انتهاك مفضوح للقانون الجاري به العمل .

يأتي فاتح ماي هذه السنة بالمغرب في ظل الإجهاز على الحق في الإضراب خاصة عبر استعمال الفصل المشؤوم 288 من القانون الجنائي كمطية لمنع واعتقال المضربين والمضربات .

يأتي فاتح ماي لهذه السنة كذلك مع إصرار الدولة ، من خلال مايسمى بالحوار الاجتماعي المنطلق في 26 مارس الأخير عبر تكريس مشروع قانون لتكبيل حق الإضراب وقانون التقاعد والإجهاز على مكتسبات الشغيلة ، خاصة عبر رفع سن التقاعد إلى 65 سنة وتقليص قيمة المعاشات ورفع مبالغ الاقتطاعات من الأجور لفائدة صناديق التقاعد ، كل هذا مقابل زيادة هزيلة في الأجور قد تتبخر مع الزيادات السريعة والمهولة في الأسعار .

كذلك يأتي فاتح ماي لهذه السنة مع الهجوم الشرس على الحريات العامة وحقوق الإنسان ببلادنا والذي أدى إلى عرقلة أنشطة عدد من التنظيمات السياسية والنقابية والحقوقية والشبابية والثقافية والجمعوية ، وحرمان حزب النهج الديمقراطي العمالي من عدد من حقوقه المشروعة كحزب ، دون الحديث عن تصاعد موجة الاعتقالات في صفوف مناضلي الشعب والصحفيين والمدونين والمدونات ومناهضي التطبيع مع الكيان الصهيوني. .

يأتي هذا اليوم كذلك لتبيان مدى أهمية الطبقة العاملة المنتجة للخيرات ، لكي يتم وعيها للدفاع عن حقوقها وهنا أسوق مثال عاملات وعمال شركة سيكوميك بمكناس .فتحية عالية للمناضلات العاملات في المغرب وفي كل مكان ،تحية عالية لهؤلاء النساء اللواتي يندرج نضالهن الخاص ضمن النضال العام إلى جانب شقائقهم الرجال من أجل الدفاع عن والاستماتة من أجل كرامتهن ومن أجل العيش الكريم . فعاملات سيكوميك عانين لمدة تناهز أكثر من سنتين الاضطهاد والقهر من طرف الباطرونا بتكالب مع السلطات المحلية. لا بد من كرونولوجيا مركزة عن هذه الشركة .

تأسست شركة سيكوميك سنة 1990 ، وكانت تشغل ما يناهز 1200 عاملة وعامل ، بعد ذلك سوف تنقسم إلى مؤسستين أو سوف تنشئ مؤسستين تابعتين لها ، شركة Bleu pho– nix و شركة Sport on kou وسيتم إدماج العمال في هاتين الشركتين مع تقليص ثلث عدد العمال والعاملات ، حيث كان عددهم وعددهن 1200 سنة 1990 ،فأصبح العدد لايتجاوز 700 عامل وعاملة.

إذن هذه الشركة كان فيها العمل ذؤوبا للعمال والعاملات ، لكن رب العمل ارتأى التواطؤ مع السلطات المحلية ، حيث عمل على تهريب العمل إلى مؤسسات تشتغل بالعقدة ، وبعد ذلك قام بتحويل وسائل وموظفي الشركة إلى شركة مسماة Aliance indus– trielle وخلال هذه السنة ستعمل الإدارة بعد ذلك على نهج طرق من أجل التخلص من مسؤوليتها لتهريب الآلات الثمينة ،وتفويت وسائل النقل من المؤسسة الأم إلى المؤسستين التابعتين لها واللتين ذكرتهما سابقا. وما بين 2011 و2015 تضاعفت وثيرة التوقف ،وترحيل الفرق التقنية المختصة ، في محاولة لإفراغ المؤسسة ، ودفعها إلى الإفلاس ،إذن، هذه الأمور أدت إلى احتجاج العاملات والعمال ، وسيتم عقد لقاء سنة 2016 ، في إطار لجنة البحث والمصالحة بعمالة مكناس، ليتم طرح الوضع الداخلي المتأزم للمؤسسة وما تعرفه من توقف متكرر ، وتهريب للعمل، واستقدام leo minoir التي هي شركة فرنسية ، والتي ستفاقم تأزم الأوضاع الاجتماعية للعاملات ، فيزداد التوتر داخل الشركة ، مما يؤدي إلى عقد لقاءات سنة 2017 ، على مستوى لجنة إقليمية ،توجت بالتزام المشغل الجديد لها ، بأداء كل ما بذمته من مستحقات للعاملات والعمال وكذا الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي والتغطية الصحية إلى غير ذلك ابتداء من شهر نونبر 2017.إلا أن هذه الالتزامات لم يتم تطبيقها ولا تنفيذها ، وازداد الأمر تأزما لتتفاقم الوضعية الاجتماعية للعاملات ، حيث أصبح مستقبل أسر 700 عاملة وعامل ،معرضا للتشريد، وأصبح العدد يتقلص ليصل إلى 662.

إذن سيتم إغلاق المؤسسة من طرف مسؤوليها في نفس السنة ، وسيخوض العمال والعاملات معارك بطولية ، ونضالات من أجل انتزاع بعض الحقوق ، فعقدت على إثر ذلك اجتماعات على مستوى لجنة إقليمية سميت ب «اللجنة الإقليمية للبحث والمصالحة» أفضت إلى اجتماع وطني على مستوى وزارة الداخلية ، حضرته جميع أطراف النزاع ، من ضمنها أعضاء من المكتب النقابي للشركة التابع للكونفدرالية الديمقراطية للشغل، وخلص الاجتماع إلى مساهمات والتي قدمتها الجهة بلغت 200 مليون سنتيم وكذا جماعة مكناس قدمت 200 مليون سنتيم، وتنازل صاحب الشركة المكتري للمقر عن شهر من مساهمته، وكذا الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي عن فوائد التأخير في الأداء ،علما بأن هذه المستحقات كانت تقتطع من أجورالعمال والعاملات ،.إلا أن المشغل يتجاوز كل القوانين المعمول بها ، ولا يصرح بهم في الحين، وبالتالي عرفت الشركة تدهورا إلى غاية 2018، حيث أعيد فتح أبواب المؤسسة تحت إشراف مدير جديد والذي كان دوره هو العمل على تأزيم الوضع أكثر فأكثر ، فتم تهريب ما تبقى من الآلات ووسائل النقل، وعدم تأدية المستحقات من جديد على مستوى التغطية الصحية والكراء مما أدى بالمؤسسة إلى الإفلاس وبالتالي محاولة التخلص من العاملات والعمال بدون أي كلفة على مرأى ومسمع جميع المسؤولين ، وبتواطئ مع السلطات المحلية .

يتبع

لا تلتفت للتفاهة

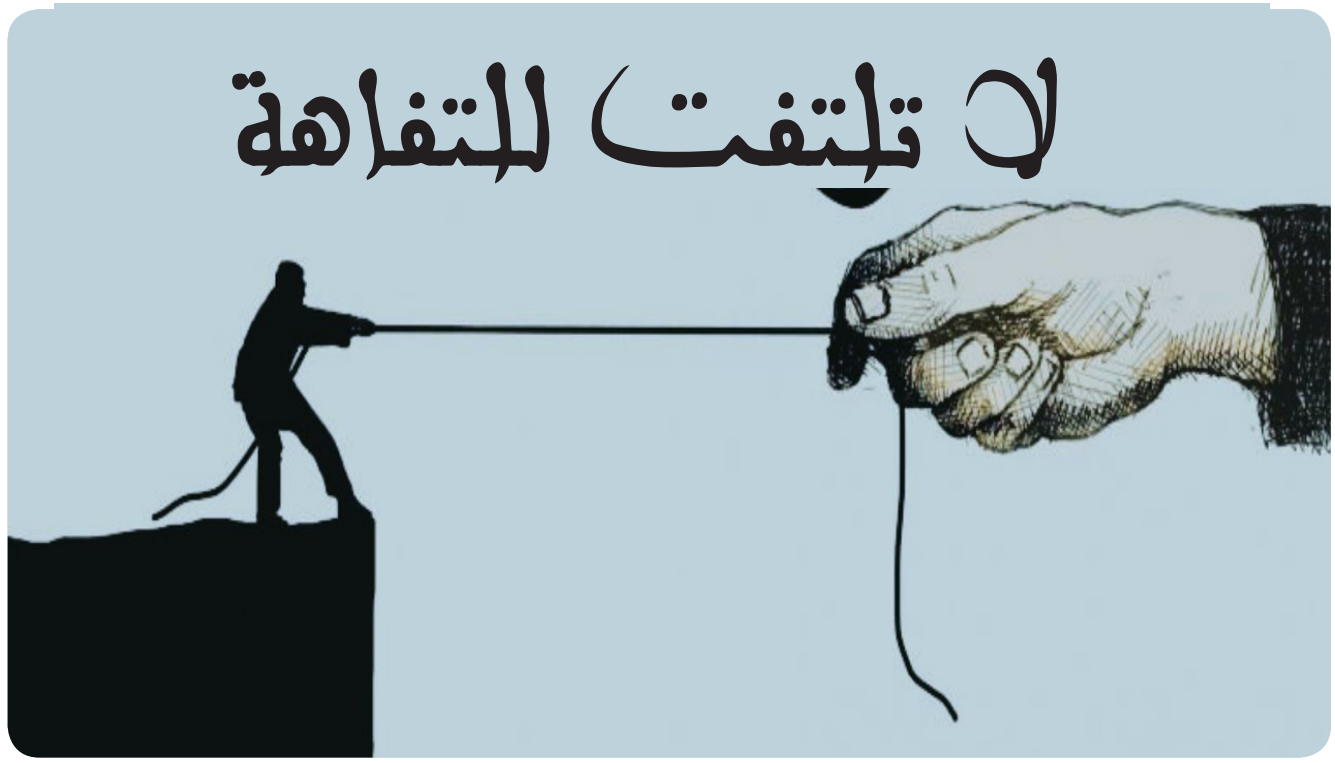

نور الدين بوخصيبي

عادة.. لا أحب الكتابة عن الأعمال التي أراها و يراها معي الآخرون غير ذات قيمة فنية تذكر، لأنني أعتبر الكتابة النقدية في حد ذاتها شيئا جميلا.. فكيف نجعل الجميل ينحط إلى مستوى الرديء؟ ثم إن الكتابة عن الأعمال التي تفتقر إلى مقومات و معايير الجودة الفنية ستضطرك لتوظيف ترسانة من الألفاظ السالبة، و معجم من الكلمات القدحية، و قد تسقط في مستنقع من التهجمات التي لا علاقة لها لا بالفن و لا بالنقد الجميل.. فالنقد أيضا جميل بما أنه ينصب على ما هو جميل، و هو الفن و الإبداع. عموما مثل هذه الأعمال أشم رائحتها من الدقائق الأولى و لا أستطيع مواصلة مشاهدتها، فكيف تكتب عن شيء لا يشدك اليه، و لا تقوى على متابعته؟

إن الكتابة عن الأعمال التي تفتقر إلى مقومات و معايير الجودة الفنية ستضطرك لتوظيف ترسانة من الألفاظ السالبة، و معجم من الكلمات القدحية، و قد تسقط في مستنقع من التهجمات التي لا علاقة لها لا بالفن و لا بالنقد الجميل.. فالنقد أيضا جميل بما أنه ينصب على ما هو جميل، و هو الفن و الإبداع.

لذلك لا أستطيع سوى أن أترك تلك الأعمال جانبا، و أمضي لأحلق في سماوات الكون الفسيح للابداع و الفكر باحثا عن الأجمل، ان لم أجده في المسلسلات، أجده في الأفلام السينمائية، و ان لم أجده في الأشرطة الطويلة، أجده في القصيرة، أو في الأشرطة الوثائقية التي اعشقها كثيرا، أو في المسرح أو الحوارات و الندوات الأدبية و الفلسفية و غيرها.. و للتذكير فمنذ أزيد من ثلاثين سنة على الأقل كان دائما هذا المشكل يثار و خاصة في الشهر الفضيل، و كانت دائما العلاقة مع الأعمال الدرامية التلفزيونية تثير ضجيجا أو زوابع من هذا القبيل و تبقى دار لقمان على حالها على كل حال. أنا لست ضد نقد تلك الأعمال، و أحترم من يقومون بذلك... لكنني أحتفظ لنفسي بحق البحث عن أو اقتناص لحظات ممتعة في حضن ما هو جميل بحق. الحياة قصيرة كما نعرف جميعا. و كل لحظة مع الرديء هي لحظة ضائعة من عمر الزمن... و تستمر الحياة!!!

الشفق الأحمر

معاد الجحري

الشَّفق الأحمر عشقي،
والفيَّاح مني قريب.
لكن الطريق طويل عسير،
إليك، أيها المساء الكبير.
أحمل حزني وجراحي وأركب بساط الأمل،
هل اتَّخذت الحزن صديقا لك مثلي؟
هل توضَّأت لحظة الغَسَق الأبيض بالدُّموع مثلي؟
أسير والأرض ليست يَبابا،
والدَّرب مهما طال والتوى ليس سرابا.
ومسيرات الجياع وضحايا الاضطرار بوصلتي،
نحو الاعتصام الأخير.
أحبُّ الأحمرَ القاني، لونُ دمي.
أحبُّ الأحمرَ الخفَّاق منذ قبضات البحَّارة وعمَّال الموانئ والمناجم.
أحبُّ الأحمرَ، لا أهاب السَّعير.
أحبُّ الأحمرَ، لونُ كومونة الثائر.
يا رفيقياتي ويا رفاقي، بيننا ألف وثاق،
نستطيع اقتحام السَّماء،
وارتشاف نخبنا من حمراءَ كالورد
تحت وضَح النجمة الحمراء.

1 ماي 2024

تساؤلات مشروعة تستبق معرض الكتاب

أبوحنظلة

الثابت أن تنظيم الظاهرة المشار إليها في العنوان، ليس طارئا، ولا يمكن اعتبار بنيته بكرا، بأية حال من الأحوال. وإذا كان للمواطن الحق في المعلومة، فإن هذا الحق لا يستقيم إن لم يك من المعايير المعتمدة: التحري (التقصي)، التأني والشفافية..مما يفرض فيض تساؤلات «يحاصر» المواكب، وهو يتتبع أطياف الظاهرة راصدا ظلالها، نظير:

I. ماذا راكمت دورات المعرض، السابقة؛ إذ تؤكد قوانين الجدل تحوّل «الكم» إلى كيف..؟

II. بم يُفسّرُ صمود الكتاب الورقيّ (في وجه) مزاحمة وسائط العالم الافتراضيّ..؟

III. إلى أي حد يمكن أن يدعي مدع أن القدرة الشرائية العامة متيسر لها الإقبال على الكتب المعروضة..؟

IV. كيف يُفعّل «تجاوزُ معرض الكتب إلى معرض القرّاء،» ومن ثمة التفكير في القرّاء le liseur بدل الاكتفاء بالقارئ le lecteur ؟

V. ما هامش تخلّص المؤلفات المحظورة من الحجز والرقابة ؟..

هذه تساؤلات، وغيرها كثير، مثير، لعل من أهم مسوّغاتها أن صاحبها يتطلع، بشغف ونهم، إلى تماهي القراءة والكتابة وفق مبدإ «Lire pour écrire». وقد ردد Barthes أننا لا نكتب إلا ما نقرأ، على الرغم من فروق دقيقة بين وضعيات القراءة، ووضعيات الكتابة، لا يسعف الحيز إن أنا رغبت في مقاربتها. ولربما اعتبر معتبر أن هذا التطلّع من قبيل: «النوق العصافير»، أو «لبن العصفور»، فلا حوب ولا تثريـــب، وليكن مجرد «يوتوبيا» تخصب الخيال الخلاق، الذي يرتاد ما لا نهاية من الآفاق. وليس غريبا أن تفرض مجتمعات على مواطنيها أن يمتلكوا في مساكنهم مكتبة (خزانة)، وصيدلية الأدوية الأولية. يحضرني وأنا أكتب هذه السطور، فيلم Fahrenheit 451، ملخصه أن السلطة تصادر حق المواطن في القراءة، فلا تجد سبيلا سوى فرض إحراق الكتب، أنى كانت، وكيفما كانت، معبئة رجال المطافئ.. لكن الفيلم يختتم بجملة عميقة، نافذة هي: (إنهم قادرون على إحراق الكتب، إلا انهم يحاولون عبثا إحراق العقول..!!)..وكأن المخرج استلهم أسطورة بروموسيوس، هذا الذي سرق نار المعرفة من الآلهة لأجل البشر، فحكمت عليه بأن يكبل في رأس جبل لتنهش الغربان كبده، وكلما أجهزت تلك الغربان على الكـــبد(العضو) زودتها الآلهة بكبد أخرى، إلى ما لا نهاية... علما بأن ظاهرة إحراق الكتب ترتد إلى زمن سحيق، نحوما فعل المغول بمكتبة بغداد (1258م). وقل القول نفسه بالنسبة إلى سرقات الوثائق العلمية الخطيرة، الخاصة بالفتوحات والابتكارات لاسيما بعدما تطورت «الجاسوسية».

وأخيرا، هل كلّف المعرضُ نفسه رصد دواعي ظاهرة العزوف عن الفعل القرائيّ، وما استراتيجياته البديلة؟.. وبأيّ معنى هوقادر على أن يساهم في تصالح «القراءة» و«الإقراء»؟..

أبريل 2024.

علاي محمد :

عرفت البلاد عدة حركات احتجاجية بفعل التوجه النيوالليبيرالي للنظام الرأسمالي العالمي وإخضاع البلاد لإملاءات البنك العالمي والصندوق النقد الدولي

تقديم

علاي محمد مناضل يساري ازداد في 14 فبراير 1954،ابن النقابي رابح بن محمد بحاسي بلال جرادة. تابع دراسته الابتدائية والاعدادي والثانوي بوجدة ، خريج المدرسة الفلاحية واد النعناع بن احمد «سطات « والزرايب ببركان .

■ السؤال الأول: في سياق متابعتكم للمقاومة الشعبية خلال 2023/2024 كيف يبدو وضعها من خلال أهم الحركات الاحتجاجية و الاجتماعية التي عرفتها هذه الفترة ؟

● قبل الاجابة على سؤالكم أود في البداية أن أشكر جريدة النهج الديمقراطي لسان الطبقة العاملة على اهتمامهم لجميع القضايا الاجتماعية و خاصة المرتبطة بالحقوق الاقتصادية محليا وجهويا ووطنيا.

وبالعودة إلى تساؤلكم في سياق متابعة المقاومة الشعبية سنة 2023/2024، لابد للتذكير:

قد عرفت البلاد عدة حركات احتجاجية كامتداد طبيعي لأكثر من ثلاث عقود: انتفاضة 58 الريف،(81-65 الدار البيضاء)، 84 مراكش و الشمال و 90 فاس، وبفعل التوجه النيوالليبيرالي لنظام الرأسمالي العالمي و إخضاع البلاد لإملاءات البنك العالمي والصندوق النقد الدولي، وتنفيذها من طرف أحزاب سياسية مدعمة بشكل مباشر من سلطة القصر.

منذ الثمانينات من القرن السابق بدأ في تنزيل البرنامج التقويم الهيكلي، كنتيجة طبيعية لتخلي الدولة عن مسؤوليتها في الميدان الاجتماعي عبر تفويت ممتلكاتها إلى الخواص مما أنتجت الفقر و الحرمان لدى الفئات الواسعة من الشعب المغربي، وعرفت البلاد موجة ارتفاع الأسعار و تجميد الأجور مما أفضى واندلاع انتفاضات شعبية في مواجهته لسياسات النظام المخزني وفي المقابل قدم للشعب الكادح الشهداء ومعتقلين ومنفيين.

وتلتها حراكات شعبية في الريف و جرادة وزاكورة وحاليا فكيك وباقي المناطق المهمشة من هذا الوطن وبمشاركة لمختلف شرائح المجتمع، لكن تم التفاف حولها بشعارات كإصلاحات السياسية و النموذج التنموي الجديد (كمشروع اقتصادي).

هذه النتائج كلها تلخص السياسات المنتهجة من طرف المكونات المتعاقبة وهي خليط ما بين المكومات المرجعية اليمينية أو اصلاحية (يسارية تقليدية)، أو حزب اداري ديني.....

وهذا المسلسل تواصله حاليا حكومة الباطرونا في هجومه المنظم و المنتظم بين قطاعات الوزارية، بعد حسم في السابق.

و تمرير مدونة الشغل التراجعية و ضرب العمل النقابي المكافح و تأييد الاستغلال عبر العمل الهش ، والمناولة وفي تناقض لهذه الحكومة و شعاراتها . تواصل هجومها على عموم المأجورين التي تزداد تدهورا بفعل سياسة التحالف الطبقي التي تتمثل في الهجوم على مكتسبات التاريخية عبر الانزال مجموعة من المخططات الطبقية التي تستهدف القوت اليومي عبر تكبيل الحق في ممارسة الإدارة.

ونذكر من بينها ما عرفت تدخلات قمعية عنيفة في حق التظاهرات الاحتجاجية السلمية سابقا أمام وزارة الفلاحة في السنة 28/02/2023 ، وحاليا أمام وزارة المالية و أمام وزارة الصحة والحماية الاجتماعية في يوم 19 فبراير 2024 والتي حاصرتها مختلف الاجهزة القمعية لمحاصرة الوقفات التي نظمتها تحت لواء الاتحاد المغربي للشغل .

ويمكن الوقوف كذلك على الاحتجاجات التي عرفتها الجهة الشرقي وهنا تجدر الاشارة إلى المعارك النضالية التي حيضت خلال السنتين الاخيرتين 24-23 والتي تتسم أيضا بالنضال الفئوي و التشتت هذا العمل من حيث الزمن والمكان حسب مواقعها الجغرافية وهو ما يشكل نقطة ضعفها الرئيسي الذي يبين بالملموس التناقض الصارخ في السياسة العامة المنتهجة من طرف حكومة الباطرونا فهي ندشن للحوارات الاجتماعية مع القيادات النقابية على الصعيد المركزي زمن جهة أخرى تحاصر هذه الحركات النضالية جهويا و إقليميا ومحليا من أجل ضرب حتى الحق في الاحتجاج يمكن الاشارة بعض النماذج على الشكل التالي:

– عرفت معركة النضالية لعمال شركة إوزون بتاوريرت المنضوية تحت أ.م.ش عدة وقفات و اعتصامات ومسيرات حول ملف القطاع الذي عمر طويلا رغم الوعود التي قدمت فيه. وبقي يراوض مكانه حول صرف مستحقات العمال المتعلقة بأقدمية 50في المئة والتي سبق للمجلس الجماعي أن صادق بالإجماع على ثبوت استحقاقها بأثر رجعي، وهذه الوعود لم تسفر عن أي نتائج ملموسة، والأخطر هو اتفاق 6 دجنبر 2023 الذي تم التوصل بحضور السلطات المحلية حيث رفض المجلس التوقيع المحضر وهدر المجهودات المبذولة. ولجأ إلى أسلوب التضييق على العمل النقابي ونهج لغة التسويف والمماطلة إزاء مطالب العمال .

– معركة العمال الزراعيين لبركان لسنة 2023 (عمال ضيعة بلحاج المنضوية تحت لواء أ.م.ش) التي منع سلسلة من الوقفات الاحتجاجية للمرات العديدة أمام عمالة بركان (ومنشورة على صفحات جريد النهج الديمقراطي) وتفسيرها الوحيد هو عامل اقليم بركان المساند رقم 1 للباطرونا الزراعية ، وتواطئ بالمكشوف للسلطات المحلية مع الباطرونا الزراعية وهو حصار حتى مقر الاتحاد المغربي للشغل ببركان خلال الوقفات أما المقر. وآخر وقفة التي كانت بالبرنامج النضالي .وهذا ما سجلنا انتهاك خطير لقانون الشغل وضرب العمل النقابي وكان يوم الاربعاء 27 مارس 2024 ، واستدعاء كاتب الفرع بركان للجامعة الوطنية للقطاع الفلاحي واستنطاقه من طرف الضابطة القضائية من طرف الأمن في موضوع الوقفة الاحتجاجية أنان عمالة بركان « الغير المرخصة»

■ المطروح ما سر هذا المنع المنهج والمتكرر ، وعن أي حوار اجتماعي يتكلمون عليه، ومسؤول نقابي يتساءل في دائرة الأمن على الاحتجاج؟ وكذلك لماذا هذا الطوق و الحصار الأمني على العمال الزراعيين ومقر الاتحاد المغربي للشغل ببركان وهذا كان منذ سنة 2023؟

● خاض مستخدمي و مستخدمات المستشفى الجامعي CHU المنضوية تحت لواء الاتحاد المغربي للشغل معركة نضالية لتنفيذ البرنامج النضالي الذي سطره المكتب الموحد لمستشفى الجامعي بوجدة.

– وقفة احتجاجية يوم الجمعة 29 مارس 2024 من داخل المركز الاستشفائي الجامعي ، وتلاه اعتصام لمدة 24 يوم الاثنين 01 أبريل 2024 ، وبعد تنفيذ المسيرة الاحتجاجية يوم 17 أبريل 2024 على الساعة العشرة صباحا انطلاقا من المركز الاستشفائي الجامعي في اتجاه ولاية جهة الشرق ، وتم حصارها من طرف القوى القمعية.

– وفي بيان للمكتب الموحد للمستشفى الجامعي أوضح أ، إدارة المركز الاستشفائي الجامعي لا تملك أي حل للمشاكل التي تتخبط فيها الشغيلة بكل فئاتها و اختلاف مواقع عملها .ورغم كل الاحتقان الذي عرفه المركز طيلة شهر رمضان وقابلته احتجاجات قوية التي تخللتها اعتصامات ووقفات، عوض أن يفتح حوار تفاوضي حقيقي ومعقول وواضح، الادارة اختارت التماطل وتدبر ظهرها كعادتها أمام هذا الانسداد تم تسطير برنامج نضالي على مشروعية المطالب المحلية ومنها الوطنية

– مساهمة الادارة في التقاعد التكميلي للموظفين التعجيل بصرف كل المستحقات الشغيلة بكافة فئاتها توفير المستلزمات الخاصة بعلاج المرضى ووضع حد للتنقيط الانتقامي و الحفاظ على صيغة الموظف العمومي مركزية الأجور، الحركة الانتقالية الوطنية، الزيادة العامة في الأجور ، توحيد التعويض عن الأخطاء المهنية ، إلغاء الكوطا وتوحيد شروط الترقي، إلغاء الامتحان الشفوي في مباريات الترقي وتوحيد نظام التقاعد تحت صندوق المغربي للتقاعد.

– تنفيذ لبرنامج النضالي و لقرار اللجنة الادارية و الكتابة التنفيذية للجامعة الوطنية للصحة، نظم يوم الخميس 21 مارس 2024 المكتب الجهوي للجامعة للصحة بالشرق المنضوية تحت لواء الاتحاد المركزي للشغل مسيرة احتجاجية بالسيارات في اتجاه المديرية الجهوية للصحة ، رغم منع السلطات لهذا الشكل النضالي لمناضلي الجامعة أصروا على الانتقال الجماعي للمديرية ،هذه الخطوة النضالية تأتي على الصمت وعلى تردي أوضاعهم التي يعيشونها جراء السياسة المنتهجة من طرف الوزارة الوصية والحكومة معا.

وتماشيا مع الخط السياسي و النقابي للجامعة الرافض للخوصصة والهجوم على المرافق الصحي العمومي، وبدءا بمراجعة القوانين 08.22 و 09.22 بما يضمن انسجاما وصونها لحقوق ومكتسبات لشغيلة الواردة في إطارها الأصلي أي النظام الأساسي العام للوظيفة العمومية ،ويرفضون لأي مساس بالوضعية النظامية و الاعتبارية للأطر الصحية كموظفين عموميين و بحقوقهم المكتسبة، ويتشبثون بسن قانون وظيفة صحية عمومية، بما يضمن جميع الحقوق و الضمانات الواردة في النظام الأساسي العام للوظيفة العمومية.

و اختتم البرنامج النضالي للجامعة الصحية لجهة الشرق ففي زيارة ميدانية لمناضلي بالمستشفى الجامعي CHU بوجدة، ولدعم حجتهم الاحتجاجية في الاعتصام من دائرة المركز الاستشفائي منذ 19 مارس 2024 .

استمرار المعركة المفتوحة لفرع الجامعة الوطنية لموظفي الجماعات الترابية و التدبير المفوض تابع للاتحاد المركزي للشغل لجماعة سيدي سليمان « شراعة « بإقليم بركان ضد قرار عامل إقليم بركان القاضي بحرمان موظفي الجماعة من اجتياز امتحانات الكفاءة المهنية برسم 2024.

وقفة حاشدة للمكتب الجهوي للجامعة الوطنية للتعليم تابع للاتحاد المغربي للشغل « ببوعرفة» يحتجون على المدير الاقليمي في يوم السبت 11 فبراير 2023 و ذلك عبر القيام بقافلة جهوية بالسيارات قادمة من مختلف مدن و أقاليم الجهة الشرقية منددين بتعامل لمحسوبية للمدير الاقليمي ، ومدير الموارد البشرية لتقنيي الإقليم فيما يخص التكليفات والفساد المنتشر في المديرية

– كما نظم عمال الحراسة و المنظفات بالمؤسسات التعليمية و التابعة للاتحاد المغربي للشغل بوجدة وقفة احتجاجية انذارية أمام مقر المديرية الاقليمية لوزارة التربية الوطنية بوجدة في يوم 18 فبراير 2024 للوقوف على الخروقات التي يعرفها قانون الشغل بالقطاع الخاص

– في عدم احترام ساعات العمل القانونية و تفسير القانون لما لا يناسب مع المهام المزاولة من طرف الحراس

– (العمل 12 ساعة و أداء الأجر على أساس 8 ساعات)

– وعدم احترام الحد الأدنى القانون الأجر (عدم تطبيق زيادة

5% الأخيرة)

– عدم تناسب مدة العمل مع عدد الحجرات و المرافق المطلوب تنظيفها إذ تحتوي مجموعة من المؤسسات على أكثر من 20 حجرة مطلوب تنظيفها في 3 ساعات.

– مهنيو النقل الدولي للبضائع الغير المرتفقين المنضوون تحت لواء الاتحاد المغربي للشغل في اعتصام مفتوح أمام المديرية الجهوية للتجهيزات والنقل بالجهة الشرقية احتجاجا على الأوضاع المزرية التي يعيشونها جراء التعسفات الادارية للجمارك ويطالبون الجهات المسؤولة باحترام و تنفيذ قوانين المنصوص عليها في الاتفاقيات الدولية الخاصة بمنح التأشيرات وتبسيط الاجراءات الادارية المتعلقة بنقل البضائع.

–اليوم الخميس 2 فبراير 2023 تم تنفيذ صباحا الوقفة الاحتجاجية الإنذارية أمام المديرية الاقليمية للفلاحة بوجدة و التي ينظمها فرع الجامعة الوطنية للقطاع الفلاحي تابع للاتحاد للشغل بوجدة في إطار المسلسل النضالي الذي أعلنته الجامعة الوطنية و ذلك من أجل الإدانة الصارخة للحكم الصادر يوم 10/01/2023 في حق خمسة أطر بوزارة الفلاحة بإقليم بنسليمان ومطالبة الشغيلة القطاع للوزارة الوصية عن الحماية القانونية للموظف و المستخدم وكما طالبوا بالنهوض بالأعمال الاجتماعية وتسليم مخيم السعيدية قصد استفادة جميع شغيلة القطاع.

– يعد تأسيس المكتب النقابي لمستخدمي وكالة التنمية عمالة و أقاليم الجهة الشرقية المنضوي تحت لواء إ.م.ش يتعرض بعض مستخدمو الوكالة الانعاش و التنمية الاقتصادية و الاجتماعية لعمالة و أقاليم الجهة الشرقية لمجموعة من المضايقات من طرف بعض المدراء الوكالة وهذا بسبب انتمائهم النقابي.

ومن ضمنها أشكال التعسف الذي يتعرض له بعض مسؤولي النقابة من الحرمان من المكافآت و المنح و التنزيل في التنقيط السنوي و حرمانه من المهام العمل و منعه من التكوين المستمر و استبعادهم من الاجتماعات الرسمية، وضرب التمثيلية الداخلية للجنة الادارية المتساوية الأعضاء.

والغاية لهذا الاقصاء الممنهج و إلى جانب هذه التماطلات وهو ضرب العمل النقابي الجاد و المسؤول داخل المؤسسة.

– في إطار البرنامج النضالي أخاض التنسيق النقابي الجهوي لقطاع الماء بجهة الشرق وقفة جهوية إنذارية ليوم الخميس 30 نونبر 2023 أمام مقر مديرية لجهة الشرق للمكتب الوطني للكهرباء و الماء الصالح للشرب « قطاع الماء « احتجاجا على رفضهم السياسة الحالية التي تنهجها و القاضية لنقل المستخدمين إلى الشركات الجهوية و الالتحاق بها وفي غياب للحوار للممثلي المستخدمين بالقطاع بحيث يمس مصيرهم و مستقبلهم و مصير قطاع الماء الصالح للشرب برمته، و السؤال المطروح :

سؤال: عرف قطاع التعليم خلال الموسم الدراسي الحالي حركة احتجاجية قوية وغير مسبوقة دام عدة اشهر. ما تصوركم للنتائج التي أفرزتها الحركة؟

للإجابة على هذا السؤال لا بد استحضار كرونولوجيا إصلاحات التعليمية بالمغرب حيث هناك سلسلة من القرارات المتخذة من طرف النظام القائم بالمغرب خلال الاستقلال الشكلي هيمنت قوى اقطاعية وبورجوازية على المدرسة العمومية وحولته في اتجاه لخدمة البنيات الاقتصادية والسياسية والثقافية لنظام القائم وخدمة الرأسمال العالمي التبعي.

ولقراءة التاريخية لمشاريع اصلاح المنظومة التعليمية في بلادنا ، ومسلسل التدمير الممنهج ابتدأ في بداية الستينات من القرن الماضي،وهجومه على التعليم العمومي وفي إطار مشروع التصميم الثلاثي 19671965 الذي فرضه صندوق النقد الدولي على المغرب و التنفيذ المشروع الوزاري الذي سمي بإصلاح «يوسف بالعباس» القاضي بطرد ألاف التلاميذ من التعليم الابتدائي والثانوي في اطار هذا المشروع وفي المقابل وفي تلك الحقبة كان هناك شرط أساسي لقيام المقاومة النقابية الوحيدة والقوية للطبقة وعموم الشغيلة في أطار الاتحاد المغربي للشغل.

وتبقى المعيقات الذاتية للعمل النقابي الصلب والصحيح هو ما عاينه الحركة النقابية المغربية من تشتت في صفوفها والصراع السياسي العام الدائر في المغرب ، وهو ما أدى إلى تراجع دور كفاح النقابات التعليمية واستفحال سيادة الريع النقابي.

وفي إطار الهجوم العام الذي يشنه التحالف الطبقي المسيطر على الشعب المغربي عبر تطبيقه لكل المخططات الطبقية المملات من طرف المؤسسات الامبريالية والذينال قطاع التعليم أكبر مخططات الميثاق الوطني للتربية والتكوين، والنقابة التعليمية كجزء من هذه الحركة النقابية ككل لم تتمسك بوحدتها وبخط التنظيم النقابي التاريخي بل انساقت نحو مزيد من التقسيم والفئوي وهنا تكمن بالضبط عملية ضرب المسألة التعليمية في عمقها من خلال تفكيك المدرسة العمومية والهجوم على ما تبقى من قانون الوظيفة العمومية «نظام العقدة»،الهدر المرسي

والغياب الكلي لجودة التعليم ،وهذا يعبر بالملموس عن تفكيك المباشر لما تبقى من التنظيمات النقابية وبالتالي ضرب مفهوم الكفاحي للعمل النقابي،وأصبح واضحا ومعروفا عن النظام المغربي نجح في تدمير التعليم العمومي الذي يلجه أساسا أبناء الشعب المغربي الكادح.

وحاليا في ظل هذه الأوضاع وميزان القوى لصالح البروقراطية وحكومة الباطرونا. ومع مطلع سنة 1997 تم تشكيل لجنة أسند رئاستها الى مستشار الملك عبدالعزيز بلفقيه، وضمت اللجنة ممثلي المؤسسات الدينية الرسمية وممثلي النقابات لصياغة «الميثاق» ومرة أخرى الدولة وأتباعه زمام معالجة مشكل التعليم، حول الاجماع الوطني لاضفاء المشروعية على الميثاق وتمرير توجهات المؤسسات المالية الدولية الرامية إلى خفض مميزانية التعليم و«خصخصته «.

هذا الإصلاح المزعوم تم بفضله إقصاء ممثلي الشغيلة التعليمية وعددها كان يفوق 260000الف.

وبعد عقد من تطبيق « الميثاق الوطني للتربية والتكوين «وفشله 20122009 جاء برنامج الاستعجالي يهدف انعقاد الميثاق من الفشل وأكثر من عشرون سنة من تطبيق «الميثاق»وبعده البرنامج الاستعجالي ، اثبتت أنها مخططات ترقعية لا أساس لها في اصلاح المنظومة التعليمية.

وباختصار أن السياسة التعليمية التي تم اقرارها، ما هي إلا تخريب التعليم العمومي وتشجيع التعليم الخصوصي ،وضرب مرة أخرى هذا الحق في التعليم عبر مسلسل الإصلاحات المزعومة.

وتبقى أزمة التعليم مرتبطة بالحركة النقابية التي عرفت نكستها الاولى مع أول تقسيم نقابي في الستينات من القرن السابق لتتوالى التراجعات والانتكاسات مع توالي الانقسامات النقابية الى أن حطمنا الرقم القياسي في تشتيت الطبقة العاملة أزيد من 25 نقابة ،وقطاع التعليم شكل هو المحور الرئيسي في التقسيم.

والملاحظ هو أنه كلما ازداد عدد النقابات كلما تراجعت المكتسبات وضاعت الحقوق. ان هذا التشتت المشوه للتنظيم النقابي بالاضافة الى كونه يضعف العمل النقابي ويكبح نضالاته كما يشجع على تغييب الديمقراطية الداخلية .وتراجع دور كفاح النقابات التعليمية ومن أعطابها القديمة ،الريع النقابي»التفرغ» وراء اضعاف التنظيم النقابي، وانطلاقا مع التعددية النقابية والاحزاب السياسية التي كانت وراءها بدافع سياسي محض.

ان اشكالية التعليم من القضايا الصعبة ببلادنا تداخلت فيها عدة مسارات أثرت على المنظومة التعليمية التربوية منذ الاستقلال الشكلي مرورا بالبرنامج الهيكلي والتلاعبات بالصفقات وبناء مدارس بعيدة عن مواصفاتها الدولية والخروقات أهمها البنايات التعليمية وطرق تمرير صفقاتها، وانطلاقا من هذه المعطيات تكون الوزارة فتحت مجال التسيب للمتاجرة في أبناء الشعب، وتحقيق الاعتناء الغير المشروع، لذلك أصبح الاساتذة الانتهازيين الذين يحكمهم هاجس الربح المادي لتقديم الدروس الدعم بالمقابل لكل ساعة إضافية، لتتأكد أن العلم والمعرفة في المغرب أصبح في المزاد العلني، وخلق التمييز بين ابناء الشعب الواحد ،وكما أن النجاح واللجوء لإحدى المعاهد أصبح مرهون بارتفاع الاسهم وانخفاضها في بورصة المسبق طيلة السنة الدراسية.

وهذا ما أكدته التقارير الصادر عن المنظمات الدولية و صنف المغرب ضمن أسوأ في العالم؛ وتتضمن معطيات وأرقام صادمة بخصوص واقع التعليم بالمغرب.

خلاصة القول أن كل هذه التراكمات في صيغة احتجاجات فئوية متقطعة، كانت تبرز نفسها على الواجهة في سياق الصراع العام باعتبارها حركة احتجاجية قوية لكن في عمقها كان يؤطرها المطلب المادي الخبزي الضيق وهو ما يلخصه الهروب من النقابات والانتظام في صفوف التنسيقيات الفئوية (خليط من مناضلي ومنخرطي في المركزيات النقابية،وفئات انتهازية لم يسبق لها أن» ناضلت» ،وخليط كذلك من اسلاميين ..)،التي افرغت الملف المطلبي من محتواه النضالي

وركيته في صيغة المطالب» المادية الصرفة»،يتقدمها الزيادة في الاجور والتربية وهو ما يعاكس غياب بعد النظر للحركة النقابية واختزال واقع الازمة التعليمية في المطالب المذكورة.الشيئ الذي دفع بجهاز الدولة الى تجييش الذباب الاكتروني قصد النفخ في هذه الحالة وافراغها من أي مضمون نضالي كفاحي ،وبالتالي اقبار الحركة الاحتجاجية الحقيقية وتجيب قيادات الشغيلة التعليمية نحو المطالب المادية بل وتوجيهها نحو الفئوية وهي النقطة التي أحرقت الاخضر واليابس وجعلت طاحونة النضال تدور حول نفسها،والنتيجة يعبر عنها الواقع الحالي حيث اصبحت كل هذه الحركات تدافع عن موقعها السابق عوض التقدم نحو الشعارات المرفوعة.

فالوقع الحكومة دبرت الملف ،اولا في الإجماع مع النقابات الأكثر التمثيلية تحت ذريعة لتشتيت حراك التعليم الذي دام اكثر من ثلاثة اشهر،وتلتها نقاشات «خاوية «بين الاطارات النقابية والتنسيقيات ،وبين الاساتدة(رشي عاض فشي)..وبقي الموقوفون في خبر كان الى يومنا هذا...؟؟!

فالتعليم يشكل قضية مجتمعية ويعتبر حق طبيعي يتصدر حقوق الانسان بصفة عامة وبالتالي لا يمكن الإجابة عليه من خلال هذه النماذج المطروحة،بل يقتضي منا التفكير بعمق وبشكل علني في الأفاق الاستراتيجي لمجتمعنا الكادح لانه لا يمكن لاي مجتمع أن يبني أية حضارة كيفما كانت نوعها في غياب تعليم علمي وديمقراطي ينشد ثقافة هذه الحضارة.

لولا الاشتراكية لما انهزمت النازية

التيتي الحبيب

الرأسمالية متروكة لحالها تقود البشرية الى الدمار. ليس أمام البشرية إلا الدمار او الاشتراكية؛ هكذا تكلمت روزا لوكسمبورغ وهكذا صدقتها الأحداث بعد اقل من 3 عقود على استشهادها.

انفجرت الحرب العالمية الثانية بفعل إجرام النازية، وتلتها استعمالات القنبلة الدرية من طرف الولايات المتحدة الأمريكية، لكن المقاومة السوفيتية ونهوض الدولة الاشتراكية أوقف هذا الزحف والدمار.

الاشتراكية هي من انقذ البشرية من أول هجوم رأسمالي خطير. البشرية تدين بالكثير لهذا النظام الجديد لأنه هو منقذها وعليه تعول في مستقبلها.

في 8 ماي 1945 وقعت الدولة النازية وثيقة الاستسلام. ما كان لهذا الانتصار ان يتحقق لولا قيادة الحزب الشيوعي السوفياتي والتفاف باقي الشعوب المكافحة في اوروبا الشرقية والغربية.

لقد ادى الحزب بقيادة ستالين دوره التاريخي في هزم النازية وهذه قضية تاريخية لا يمكن السكوت او نكرانها حتى يتم قبر تجربة بناء الاشتراكية في الاتحاد السوفياتي وتسفيهها مرضاة للرأسمالية وأنظمتها وباقي الخونة الذين ناصبوا بناء الاشتراكية العداء لأنها لم تخضع لتصوراتهم العقائدية.

تقييم التجربة السوفياتية يمر حتما من مثل هذه المعطيات. التقييم الموضوعي يتطلب الشجاعة الفكرية والنزاهة وصحوة الضمير. لولا يوم 8 ماي 1945 وهزيمة النازية لما كانت الفرصة للكثيرين الذين يلعنون التجربة السوفياتية اليوم.

فلنساهم في اسقاط مرويات ما بعد الحداثة وما بعد الماركسية اللينينية التي تسعى لمحو الذاكرة او على الاقل احداث ثقوب بها ومنع تحقيق التراكم المعرفي في وعي العمال والطبقة العاملة عبر العالم.عاشت الاشتراكية الشيوعية ولتسقط النازية والانظمة الاستبدادية.

الحرب في السودان ودور الجماهير في استكمال سيرورة الثورة والتغيير

عبدالواحد ناجم

يعاني الشعب السوداني منذ أكثر من عام من ويلات الصراع المسلح بين العسكر بقيادة عبد الفتاح البرهان (دعم مالي من السعودية وعسكري من القوات الأوكرانية...) وميليشيا «الدعم السريع» التي يتزعمها حميدتي «محمد حمدان دقلو» (مدعوم من الإمارات العربية المتحدة وروسيا)، وهو الصراع الذي أصاب السودان بالشلل وأوصلها إلى حافة المجاعة حيث تفاقمت الأزمة الاقتصادية والسياسية والاجتماعية، مع استمرار الحرب التي تدور رحاها منذ 15 إبريل 2023 وبسبب توسع رقعة الصراع وتعدد المتدخلين الأجانب... فإضافة لتدمير البنيات التحتية... وآلاف القتلى وأكثر من 8.5 ملايين من النازحين بالداخل (بالمدارس ومراكز الإيواء بالولايات الهادئة مثل ولاية نهر النيل التي تعد من أكبر الولايات التي استقبلت عدد كبير من النازحين داخلياً وفقا لاحصائيات المنظمة الدولية للهجرة) والخارج في ظروف لا إنسانية، ومئات المعتقلين والمختطفين،.. وهو ما قد يشكل انتكاسة في سياق السيرورة الثورية.

وفي ذكرى اليوم العالمي لحرية الصحافة، جددت جريدة النداء مطلب الحزب الشيوعي: «أوقفوا الحرب... أطلقوا سراح المعتقلين وبشكل خاص سراح الصحفيين، ولا تجعلونهم رهائن بسبب رأيهم وموقفهم من الحرب.»

ويصف بعض المحللين ما يحدث في السودان الآن بأنه «حرب نموذجية بالوكالة»، صراع تشارك فيه قوى ثالثة... فإضافة للوجود الأمريكي التقليدي هناك دور مؤثر لقوى تابعة ودول وازنة في المنطقة والعالم.

الدور الروسي القديم الجديد

حيث أعرب السفير الروسي لدى بمصر جيورجي بوريسينكو عن أمله بأن يتجنب الجيش السوداني وقوات الدعم السريع توسيع مجال التناحر وأضاف في تصريح لوكالة أنباء الشرق الأوسط الاثنين 6 مايو الجاري أن موسكو تدعم استئناف مفاوضات جدة ووقف القتال في السودان.

> بعد مقتل مؤسس فاغنر يفغيني بريغوزين في غشت 2023، أصبحت وحدات» فاغنر» العاملة في أفريقيا، بما في ذلك السودان، تحت سيطرة الخدمات الخاصة الروسية.
> ويُعتقد أن حميدتي واحد من أكبر أثرياء السودان وفي عام 2022، وزعمت تقارير غربية تورط روسيا في تعدين الذهب في السودان....

ومعلوم أن مجموعة «فاغنر» الروسية كانت متواجدة في السودان منذ زمن طويل قبل اندلاع الاشتباكات الأخيرة. (تاريخ مقطع الفيديو الأول لمرتزقة فاغنر في السودان يعود إلى عام 2017 على الأقل).

وبعد مقتل مؤسس فاغنر يفغيني بريغوزين في غشت 2023، أصبحت وحدات» فاغنر» العاملة في أفريقيا، بما في ذلك السودان، تحت سيطرة الخدمات الخاصة الروسية.

ويُعتقد أن حميدتي واحد من أكبر أثرياء السودان وفي عام 2022، وزعمت تقارير غربية تورط روسيا في تعدين الذهب في السودان، وأن الروس أرسلوا 16 طائرة محملة بالذهب من السودان إلى سوريا.

ظهور تقارير استخباراتية تتحدث حول كيف ولماذا دعمت أوكرانيا البرهان.

وفقا لوول ستريت جورنال، ساعد الجنود الأوكرانيون البرهان على الفرار من العاصمة الخرطوم في غشت 2023 عندما كانت قوات الدعم السريع تحيط بمقره.

وقالت الصحيفة أن حوالي 100 من عناصر القوات الخاصة الأوكرانية بقيادة ضابط مخابرات معروف باسم «تيمور» وصلوا إلى للسودان إثر مكالمة هاتفية بين البرهان وزيلينسكي.

وأن هذه الوحدة الأوكرانية لم تساعد البرهان فحسب، بل غيرت أيضا طبيعة الحرب في السودان من خلال توفير طائرات مسيرة تتيح رؤية مباشرة للأهداف وشن غارات ليلية ضد قوات الدعم السريع.

وأكد مصدر في المخابرات العسكرية الأوكرانية لوول ستريت جورنال وجود خطط لضرب تجارة الذهب الروسية في السودان.

كما أن هزيمة حميدتي وتعزيز علاقات أوكرانيا مع السودان قد يعيقان الخطط الروسية لإنشاء قاعدة عسكرية في بورت سودان على البحر الأحمر.

فهل سينتصر الشعب السوداني لثورته، وتتوقف الحرب بإرادته ونضاله المستمر؟

من وحي الاحداث

فاتح ماي 2024 كشف زيف خطاب الدولة الاجتماعية

التيتي الحبيب

تكثر الدولة المغربية من الخطاب حول الدولة الاجتماعية وهي مجبرة على ذلك نظرا للمستوى الخطير الذي بلغته الأزمة الاقتصادية والاجتماعية وخاصة في انتشار ظاهرة الفقرة التي وصلت الى مستويات لم يعرفها المغرب في سنوات الاستقلال الشكلي. باعتراف مؤسسات وأجهزة الدولة نفسها أصبحت الأغلبية من جماهير شعبنا تعيش حالة الفقر ابتداء من الفقر المدقع إلى الفقر والعوز وما يترتب عنه من هشاشة وحرمان وتفاقم الأمراض الاجتماعية من تسول وانتشار المخدرات والدعارة والإجرام والحريك هربا من جحيم الفاقة والحرمان.

أطلقت الدولة عبر كل أدواتها ومؤسساتها وإعلامها حملة التعريف ببرنامج الدولة الاجتماعية المرتكزة على ما سمي ببرنامج التنمية البديل وهكذا يروج «خبراء» التنمية البشرية «لبرامج الدعم الاجتماعي المباشر من اجل محاربة الهشاشة وصون الكرامة» وذلك بتوزيع 500 درهما في سنة 2024 بغلاف مالي يصل الى 25 مليار درهما وفي سنة 26 يقال انه سيصل إلى 29 مليار درهما. انه برنامج السجل الاجتماعي الذي يعتبر حسب نفس « الخبراء» يشكل «خطوة عملاقة تؤسس لجيل جديد من التعاقد الاجتماعي بين الدولة والمواطنين» كما يتم الترويج إلى موضوع التغطية الصحية الإجبارية من اجل الولوج إلى الخدمات الطبية» وأخيرا يتم إشباع المواطنين خطابات حول « دعم السكن لتعزيز قدرة ذوي الدخل المحدود على الولوج إلى السكن اللائق»

هذا الخطاب المنمق والعامر بالوعود الكاذبة يحاول التغطية والتهرب من التزامات الدولة تجاه حقوق المواطنين التي تخلص منها الدستور الممنوح دستور 2011 لما لخص في فصله31 ان الدولة تعمل في إطار شراكة مع القطاع العام والجماعات الترابية على تيسير شروط توفير الحقوق المذكورة أعلاه.

فعن اية دولة اجتماعية يتم الحديث والفقر والهشاشة تواصل الانتشار عبر الغلاء وعبر فقدان الشغل وحرمان الشغيلة من الزيادة في الأجور بشكل معقول وملموس بدل توزيع الفتات لا يستطيع حتى مواجهة غلاء لمواد المعيشة الأساسية والخدمات الاجتماعية الحيوية. حوارات اجتماعية عقيمة وبخلفية توزيع الوعود والحصول على السلم الاجتماعي التي يتيح للباطرونا المزيد من الاحتكار والاستغلال بالإضافة إلى التراجع عن الحق في الإضراب والعمل النقابي واطلاق يد الباطرونا الفلاحية والصناعية والتجارية في الإجهاز على حقوق الشغيلة وإغداق الهدايا الضريبية وعدم محاسبتها على السلوك الاحتكاري والاجرامي في التخزين والتوزيع وفرض الأسعار التي تقتل ما تبقى من قدرة شرائية لدى الطبقات والفئات الاجتماعية الوسطى.

لا بد إذا من استنهاض العمل النقابي والسياسي والجمعوي من اجل التصدي لأوهام الدولة الاجتماعية ورص الصفوف من اجل جبهة اجتماعية مكافحة تدمج كل الحركات الاجتماعية في مطلب الحرية والديمقراطية والعيش الكريم.